AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY & CITIZENSHIP
ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS
IN PARTNERSHIP WITH MALALA FUND

نحو إطار شامل للأمن البشري والعدالة الاجتماعية

في خطة التعافي بين لبنان وصندوق النقد الدولي:
محورية التعليم في التمكين والمساواة

تقرير بحثي يناير، 2023

تمهيد

أطلق معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة بالشراكة مع صندوق ملالا ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية مشروعًا بحثيًا حول الآثار الجندرية لخطة إعادة الهيكلة والإصلاح لصندوق النقد الدولي على قطاع التعليم.

يدعو التقرير إلى إصلاح إدارة المالية العامة وزيادة الحيز المالي في قطاع التعليم، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً كالنساء والفتيات والمجتمعات المهمشة. وفي نهاية المطاف، يضع ذلك الأساس لإبرام عقد اجتماعي جديد يستثمر في القطاعات الاجتماعية العامة ويساهم في سد الفجوة بين الجنسين.

يمهد هذا المشروع البحثي الطريق لحوار سياسي وطني رفيع المستوى يجمع كافة أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، الموظفين/ات الحكوميين/ات، والمسؤولين/ات الحكوميين/ات، والقادة في القطاع غير الربحي، وممثلي /ات أسرة الأمم المتحدة والمانحين/ات الدوليين /ات، وعامة الناس.

ويكمن الهدف من الحوار بشأن السياسات في مناقشة التوصيات السياسية التي تمت صياغتها خلال هذه المهمة البحثية واستكشاف آثارها في السياق اللبناني.

الكاتبة: سارة البواري

المحررة ومستشارة السياسة العلمية: لمياء مبيض البساط

المساهمون/ات في إعداد التقرير البحثي: أحمد صبرا، فرح عيتاني، جاد بو سرحال، نيكولا أفراموفيتش، نور عيتاني، رواد المصري ضو، روان الأحدل، سارة يمّين وتاليا قطورة

تم النشر من قبل معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT | ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY & CITIZENSHIP | ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS

IN PARTNERSHIP WITH MALALA FUND

إخلاء المسؤولية: أصبح النشر ممكنًا من خلال الشراكة الاستراتيجية بين الجامعة الأمريكية في بيروت وصندوق ملالا. إن الآراء والنتائج الواردة هنا هي خاصة بالمؤلفين/ات ولا تمثل بالضرورة مواقف صندوق ملالا المتفق عليها.

قائمة المحتويات

تمهيد 2

الملخص التنفيذي 5

المقدمة 6

منظور العدالة الاجتماعية والأمن البشري 9

صندوق النقد الدولي، التقشف وأوجه قصوره في المساواة بين الجنسين 11

حالة بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 12

الآثار الجندرية للتقشف على التعليم 13

توصيات سياسة التعليم لضمان العدالة الاجتماعية وسط التقشف 15

توفير حيز مالي وطني للتعليم 15

الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي 16

الغوص في السياق اللبناني 17

تمويل قطاع التعليم 18

النتائج الموجزة من جلسات التشاور 19

وجهات نظر حول أوجه القصور التاريخية لنظام التعليم 19

وجهات نظر حول التحديات الحالية لقطاع التعليم 20

وجهات النظر حول التأثيرات الجندرية على النساء والفتيات 21

توصيات سياسية للبنان 22

الخلاصة: العدالة الاجتماعية في قلب خطة التعافي 24

الملحقات 25

ملحق 1 26

المنهجية 26

ملحق 2 27

دليل المقابلة 27

ملحق 3 28

نهج إنساني من منظور الأمن البشري، يعتمد على «التحرر من الخوف» 28

الملخص التنفيذي

- تتحمل المجتمعات الأكثر ضعفاً عبء الأزمة اللبنانية بشكل غير متناسب. ففي عام 2021، كان يعيش 82 في المائة من سكان لبنان في فقر متعدد الأبعاد، لا سيما بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتقليص الدعم وشبكات الأمان الاجتماعي.
- مع تعدد الأزمات، يواجه المراهقون، لا سيما الفتيات، عوائق كبيرة تحول دون تنقلهم والوصول إلى الأماكن العامة، ولا سيما في قطاع التعليم.
- إن فشل أي خطة إصلاح في تعزيز التعليم باعتباره عامل مساواة وتمكين اجتماعي سيعرّض للخطر الآفاق طويلة الأمد للتعافي المستدام والسلام الاجتماعي بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية.
- في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كالأردن وتونس، مُنعت الفتيات من الحصول على التعليم الى حدّ كبير بسبب تنفيذ برامج إعادة الهيكلة المالية[1].
- قد يؤدي برنامج تقشف صندوق النقد الدولي إلى نشوء آثار سلبية على تمويل قطاع التعليم مما قد يؤثر على استبقاء المعلمين/ات، وتسرب الأطفال من المدرسة، وجودة التعليم بشكل عام.
- إن توفير الحيز المالي للموازنة الوطنية والموازنة الجندرية هما نهجان تتبعهما الحكومة لاستهداف الفجوات بين الجنسين من خلال مواءمة الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف المرجوّ.
- يواجه لبنان حالياً تحديات كبيرة في قطاع التعليم ومخاطر تترك عواقب وخيمة على تعليم الفئات الأكثر تهميشًا، أي النساء والفتيات.
- يجب أن تركز التوصيات السياسية في لبنان على مبادئ المساواة والتقاطعية بغية تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، ولا سيما النساء والفتيات.

1 أبو زكي. ر (2022). صندوق النقد الدولي ونساء لبنان أبعد من التهميش... أسوأ من المعاناة. معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

المقدمة

يمر لبنان بأزمة اقتصادية واجتماعية متعددة الأوجه منذ بداية تظاهرات 17 أكتوبر 2019. وبعد عقود من سوء إدارة السياسات الاقتصادية والمالية، فضلاً عن الصراعات المتكررة، تفاقمت الأزمة الناجمة عن تداعيات الحرب في سوريا، ووجود أكثر من 1.2 مليون لاجئ ، ووباء كورونا، وانفجار مرفأ بيروت، بسبب عدم فعالية أنظمة الحماية الاجتماعية وتقاعس السياسات بشكل عام.

عاد الناتج المحلي الإجمالي المقدر للفرد في لبنان (في نهاية عام 2020) إلى مستواه في منتصف التسعينيات. أدى الانكماش الاقتصادي غير المسبوق وانخفاض احتياطي العملة الأجنبية إلى تضخم ثلاثي الأرقام، بالإضافة إلى الرفع غير المنظم للدعم مؤخرًا. يكافح معظم السكان الآن للحصول على السلع والخدمات الأساسية. دفع التآكل السريع للدخل الحقيقي القوى العاملة ذات المهارة العالية إلى الهجرة، وبالتالي حرمان لبنان من أحد موارده الأكثر قيمة للتعافي: المواهب والكفاءات المتوفرة فيه.

يتحمل الفقراء والطبقة الوسطى عبء الأزمة بشكل غير متناسب. ففي عام 2021، كان 82 في المائة من سكان لبنان يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، لا سيما بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن تقليص الدعم وشبكات الأمان الاجتماعي[2]. ويعيش أكثر من 55 في المائة من اللبنانيين، و70 في المائة من الفلسطينيين وأكثر من 90 في المائة من السوريين في حالة فقر[3]. ارتفع معدل البطالة من 11.4٪ في 2018-2019 إلى 29.6٪ في يناير 2022، مما يشير إلى أن ما يقرب من ثلث القوة العاملة النشطة كانت عاطلة عن العمل في يناير 2022. وحالياً، يمثل العمل غير الرسمي - أي العمل التي لا تغطيه الترتيبات الرسمية والحماية أكثر من 60 في المائة من إجمالي العمالة في لبنان[4].

في أعقاب الأزمة الاقتصادية، إنخفض تقديم الخدمات العامة مما أدى إلى الهجرة الجَماعية، والفقر وتدهور جودة الصحة والتعلم والتعليم، وضعف شبكات الأمان، مما تسبب في كارثة رأس المال البشري[5]. نما الطلب على الخدمات العامة مثل الاستشفاء والتعليم بشكل كبير (حوالي 30 في المائة)[6] مما زاد من الضغط على المؤسسات العامة التي شهدت، في الفترة عينها، تقلصًا ضئيلًا في موازنتها ومغادرة موظفيها المؤهلين. وقد أدى الطلب المتزايد إلى إضعاف نفوذ المؤسسات العامة من خلال زيادة تكاليفها وخفض قيمة إيراداتها[7].

تسارعت وتيرة انزلاق الشعب اللبناني نحو الفقر بسبب نظام الحماية الاجتماعية المعطل. وعلى الرغم من أن لبنان ينفق على الحماية الاجتماعية أكثر نسبيًا من البلدان العربية المجاورة له (22.11 بالمائة من نفقات الموازنة) - وهي حصة أقل من متوسط دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية البالغ 46.20 بالمائة[8] - إلا أن هذا الإنفاق لم يُؤدِ إلى إنشاء شبكات أمان اجتماعي. ووفقًا لمراجعة إنفاق الموازنة التي أجراها معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي خلال الفترة 2017-2020، لم يكن هذا الإنفاق قادرًا على حماية الفئات الأكثر ضعفًا ولا التخفيف من ارتفاع معدلات الفقر، لا سيما الفقر المدقع. لم يستفيد إلا جزء ضئيل من السكان من عقود من الاستثمار في الحماية الاجتماعية، مما أدى إلى إعادة توزيع أموال الدولة بشكل تصاعدي بطريقة رجعية وغير مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التغطية من بين الأدنى والأكثر إنصافًا. وتشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى أن حوالي 25 في المائة من السكان العاملين ، منهم 55 في المائة يعملون في القطاع غير الرسمي، لا يشملهم أي نظام حماية اجتماعية[9]. وفي ما يتعلق بالمنفعة، يستفيد خمس أشخاص من الشريحة العشرية ذات الدخل الأدنى من أقل من 15 في المائة من خدمات الحماية الاجتماعية، في حين أن الشريحة العشرين الأكثر ثراءً من السكان تجني حوالي 60 في المائة من المنافع الاجتماعية. وتؤثر الفجوات في الحماية على الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة[10].

إنّ قطاع التعليم هو من بين القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة. وأفادت اليونيسف في يناير 2022 أن 31 بالمائة من الشبان والشابات لا يتعلمون ولا يعملون ولا يتدربون. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت معدلات التسجيل في مؤسسات التعليم بشكل عام من 60٪ في 2020-2021 إلى 43٪ ، وانخفضت معدلات تسجيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 عامًا من 77٪ إلى 62٪، حيث ذكرت تقارير أخرى لليونيسف أن معظم العائلات خفضت الإنفاق على التعليم لشراء سلع أساسية[11]. تعطي العائلات الأولوية للاحتياجات الأساسية على حساب تعليم أطفالها، مما يؤدي إلى زيادة عمالة الأطفال وترك المدرسة. سجلت مجموعة عمل حماية الطفل التابعة لليونيسف زيادة في إجمالي عدد الإحالات إلى خدمات حماية الطفل، مما يدل على تدهور وضع الفتيات والفتيان. وقد سجلت مجموعة العمل أكثر من 2586 إحالة قام بها شركاء قطاع التعليم خلال النصف الأول من عام 2022 مقارنةً بـ 311 إحالة في نفس الفترة من عام 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 64 في المائة[12]. إن أكثر من 50 في المائة من الحالات المبلغ عنها بشأن عمالة الأطفال تتعلق بأطفال يعملون في «أسوأ أشكال عمالة الأطفال»[13].

---

2 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) لعام 2022. خطة لبنان للاستجابة لحالة الطوارئ لعام 2021 - 2022 (أغسطس 2021). https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/lebanon/document/lebanon-emergency-response-plan-2021-2022-august-2021-enar

3 اليونسيف (2021). لبنان: دراسة اليونيسف تسلط الضوء على حالة الأطفال التي تزداد سوءًا مع تدهور كبير في ظروف المعيشة على مدى ستة أشهر. https://www.unicef.org/lebanon/press-releases/lebanon-unicef-survey-highlights-childrens-ever-worsening-situation-dramatic

4 سيلفا لاندير، س.، بيليرانو، ل، إغناطيوس، ر، وراب، ن (2021). تقييم الضعف وفجوات الحماية الاجتماعية - لبنان. منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_820467.pdf

5 https://documents1.worldbank.org/curated/en/394741622469174252/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf

6 معهد باسل فليحان المالي (2021). الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان: نظرة عميقة في تمويل الدولة للحماية الاجتماعية. http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication/social-protection-spending-in-lebanon-a-dive-into-the-state-financing-of-social-protection/

7 البنك الدولي (2021). المرصد الاقتصادي للبنان: لبنان يغرق (إلى المراكز الثلاثة الأولى). https://documents1.worldbank.org/curated/en/394741622469174252/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf

8 معهد باسل فليحان المالي (2021) الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان: نظرة عميقة في تمويل الدولة للحماية الاجتماعية. http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication/social-protection-spending-in-lebanon-a-dive-into-the-state-financing-of-social-protection/

9 سيلفا لاندير، س.، بيليرانو، ل، إغناطيوس، ر، وراب، ن (2021). تقييم الضعف وفجوات الحماية الاجتماعية - لبنان. منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_820467.pdf

10 المرجع نفسه.

11 اليونيسف. (2022). الأزمة اللبنانية تجر الشباب على ترك التعلم ، وتحرمهم من مستقبلهم: دراسة اليونيسف. https://www.unicef.org/lebanon/press-releases/lebanese-crisis-forcing-youth-out-learning-robbing-them-their-futures-unicef-survey

12 لبنان: مجموعة عمل حماية الطفل المشتركة بين الوكالات - مراقبة أوضاع الأطفال بين يناير ويونيو2022 (أغسطس 2022) - لبنان. https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-inter-agency-child-protection-working-group-monitoring-childrens-situation-between-january-and-june-2022-august-2022

13 المرجع نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك، تضاعفت معدلات عمالة الأطفال من ديسمبر 2020 إلى يونيو 2022 (من ٪6 إلى ٪12) ، مع زيادة بنسبة ٪1 فقط بين النصف الأول من عام 2022[14].

جعلت الأزمة حصول الطلاب اللبنانيين على التعليم غير منصف، مما أدى إلى تفاقم الظلم الاجتماعي. ومع زيادة المدارس الخاصة لأقساطها ودولرتها جزئيًا، ورفع تكلفة النقل بشكل كبير وحادّ، لم تعد العائلات قادرة على تحمل تكاليف إرسال أولادها إلى المدرسة وتعطي هذه العائلات الأولوية لتعليم أبنائها على حساب بناته.[15]. ومع تعدد الأزمات، يواجه المراهقون، لا سيما الفتيات، عوائق كبيرة أمام تحركهم ووصولهم إلى الأماكن العامة. ويزداد تهميشهم وسط المخاطر المتعددة[16]. تشير تقارير اليونيسف إلى أن تسرب الأطفال من التعليم والتعلم يمكن أن «يؤثر بشدة على تعليم الشباب مدى الحياة وآفاق العمل على المدى الطويل» ما يؤدي إلى «آثار خطيرة على النمو المستقبلي والتماسك الاجتماعي في البلد» إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الصدد[17].

بالنظر إلى الوضع الحالي، فإن استقرار الاقتصاد الكلي أمر لا بدّ منه للبنان. إنه أساس لاستعادة ثقة الشعب اللبناني والمجتمع الدولي، وإعادة الثقة، ووضع الاقتصاد على مسار النمو المستدام. إن الإصلاحات الهيكلية الحاسمة التي تتصدى لتحديات الاقتصاد الكلي والحوكمة هي شروط مسبقة لحشد الدعم الدولي كما ذكر المجتمع الدولي في عدة مناسبات كمؤتمر سيدر في عام 2018 ، ثم أعيد تأكيدها في بيانات مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان.

لتحقيق هذه الغاية، سعت الحكومة اللبنانية إلى الحصول على مساعدة مالية وفنية من صندوق النقد الدولي. ركز الاتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية الشاملة التي تم التوصل إليها على مجالات تشمل: (1) إعادة هيكلة القطاع المالي لاستعادة قدرة البنوك على البقاء وعلى تخصيص الموارد بكفاءة لدعم الإصلاح؛ (2) اقتراح وتنفيذ إصلاحات مالية مقترنة بإعادة هيكلة الدين العام لضمان القدرة على تحمل الديون وخلق مساحة للاستثمار في الإنفاق الاجتماعي وإعادة الإعمار والبنية التحتية (3) إصلاح الشركات المملوكة للدولة، لا سيما في قطاع الطاقة؛ (4) تعزيز الشفافية المالية العامة والمساءلة من خلال تعزيز آليات مكافحة الفساد؛ (5) وإنشاء نظام نقدي وسعر صرف يتسم بالمصداقية والشفافية[18].

قبل اتفاق صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء واندلاع الأزمة الاقتصادية في خريف 2019، إلتزمت الحكومة اللبنانية بإجراء سلسلة من الإصلاحات في مؤتمر سيدر في 2018، والتي، باستثناء إصلاح الشراء العام، لم تتحقق[19].

بالنظر إلى السياق الهش الذي يواجهه لبنان اليوم، من المهم، في حال وجود برنامج لصندوق النقد الدولي، أن يشمل هذا الأخير منظور العدالة الاجتماعية والأمن البشري في كل من الإصلاحات المرتقبة. ومن المعتقد أن أي خطة إصلاح تفشل في تعزيز التعليم باعتباره عامل مساواة وتمكين اجتماعي ستعرض للخطر الآفاق طويلة الأمد للإصلاح المستدام والسلام الاجتماعي بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية. وقد يساهم تفاقم الظلم الاجتماعي بدوره في إضعاف الأمن وتأجيج عدم المساواة والظلم، الذي يصيب النساء والفتيات بشكل خاص[20].

تُظهر الأدلة حول العالم أن التقشف في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هو قرار سياسي تدفع النساء والفتيات ثمنه. يتحمل الفقراء في البيئات الضعيفة - بشكل رئيسي النساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى - تكاليف الإصلاحات بشكل كبير مقارنة بالفئات والشركات ذات الدخل المرتفع[21]. ووفقًا لتقرير أعده معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة[22]، فإن تقليص الإنفاق العام على التعليم في بيئة أبوية، إلى جانب زيادة الظروف الاقتصادية سوءاً، يضع ضغطًا كبيرًا على النساء، والأهم من ذلك، أنه يهددهنّ، لأنهنّ بحاجة إلى بعض الخدمات بشكل أكبر (مثلاً حق الوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية)، ولأنهنّ «تقبلن التحدي» عند تدهور الخدمات العامة (مثل رعاية المرضى والمسنين). وفي هذا السياق، تم الاستنتاج أن النساء يملن إلى إيجاد المزيد من فرص العمل عندما يصلن إلى مستويات عليا من التعليم، وهذا ليس هو الحال بالنسبة للرجال.

في حين أن الإصلاحات الهيكلية قد تستلزم خفض الإنفاق من قبل الحكومة كجزء من تدابير التقشف التي يرعاها صندوق النقد الدولي، بالنسبة للبنان، ينبغي لهذا الإصلاح الهيكلي أن ينظر بعناية في توفير الضمانات الاجتماعية اللازمة لمنع تدهور قطاع التعليم. ويأتي ذلك دون النظر في العواقب الجندرية الضارة على النساء والفتيات على المدى القصير والطويل. ويُخشى أنه في حال فرض تدابير صارمة، فإن الحد الأدنى من الإنفاق على الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم سيتراجع بشكل أكبر، مما يؤثر بشدة على أولئك الذين يعانون في أغلب الأحيان، وهم: النساء والفتيات.

يقدم هذا التقرير تحليلاً ومقترحات لدمج منظور العدالة الاجتماعية والأمن البشري في خطط الإصلاح الخاصة بصندوق النقد الدولي والحكومة، وتعزيز التعليم باعتباره عامل مساواة وتمكين اجتماعي وركيزة أساسية لتحقيق السلام المستدام والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الأمن والحدّ من أوجه عدم المساواة والظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانيًا، يعكس تجارب بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع خطط إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي ويلفت الانتباه إلى التحول في آليات التدخل التي مرّ بها صندوق النقد الدولي في العقود الماضية.

---

14 المرجع نفسه.

15 أبو زكي، ر (2022). صندوق النقد الدولي ونساء لبنان أبعد من التهميش... أسوأ من المعاناة. معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

16 يوسف، ي. جونز، ن. مالاشوسكا، أ وصالح، م (2003). مراهقون يقتربون من هاوية أسوأ أزمة إقتصادية في لبنان. https://www.gage.odi.org/wp-content/uploads/2022/09/Lebanon-Girls-Education-and-VA-WEB.pdf

17 اليونيسف. (2022). الأزمة اللبنانية تجر الشباب على ترك التعلم، وتحرمهم من مستقبلهم: دراسة اليونيسف. https://www.unicef.org/lebanon/press-releases/lebanese-crisis-forcing-youth-out-learning-robbing-them-their-futures-unicef-survey

18 عمر، و (2022)، صندوق النقد الدولي يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية مع لبنان لمنح تمويل يمتد على أربع سنوات. صندوق النقد الدولي. https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/04/07/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility

19 السفارة الفرنسية في لبنان. المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات مع القطاع الخاص. (2018) https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/cedre_statement-en-_final_ang_cle8179fb.pdf

20 عمر، و (2022)، صندوق النقد الدولي يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية مع لبنان لمنح تمويل يمتد على أربع سنوات. صندوق النقد الدولي. https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/04/07/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility

21 الاعتماد على التقشف: كيف تعد خيارات السياسة الاقتصادية السائدة شكلًا من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. سياسة وممارسة منظمة أوكسفام. https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-assault-of-austerity-how-prevailing-economic-policy-choices-are-a-form-of-g-621448/

22 أبو زكي، ر (2022). صندوق النقد الدولي ونساء لبنان أبعد من التهميش... أسوأ من المعاناة. معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

ثالثًا، يعرض التقرير الآثار الجندرية لإعادة الهيكلة وبرامج التقشف على المكونات الاجتماعية والتعليم ويقدم أمثلة على الاستراتيجيات التي تحقق أقصى استفادة من تنفيذ هذه البرامج. أخيرًا، يتعمق التقرير في السياق اللبناني لقطاع التعليم ويقدم قائمة بالتوصيات السياسية التي يمكن للحكومة اللبنانية اعتمادها لحماية الفئات الضعيفة من التأثر سلبًا في سوء الإدارة.

يدعو التقرير جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الاعتراف بأن تعليم النساء والفتيات هو ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إصلاح قطاع التعليم الرسمي وإعادة هيكلته، والاستثمار بشكل مسؤول ومستدام في الحماية الاجتماعية والأنظمة الاجتماعية، والمساهمة في تضييق الفجوة بين الجنسين في لبنان.

منظور العدالة الاجتماعية والأمن البشري

العدالة الاجتماعية هي التوزيع العادل للفرص والثروة والامتيازات على جميع أفراد المجتمع بشكل منصف وضمان تحقيق جميع الأفراد أقصى إمكاناتهم في بيئة آمنة. أصبحت العدالة الاجتماعية تميّز بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وركزت على التوزيع المتساوي للموارد بين البشر[23]. في حين تسعى العدالة الاقتصادية إلى توزيع الثروة والعمل الهادف على السكان، فإن الأمم المتحدة تعتبر ذلك ركيزةً ضروريةً للمظلة الكبيرة للعدالة الاجتماعية التي تسلط الضوء على أهمية المنظور الاجتماعي في الشؤون الإنسانية[24].

تعرّف الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمن البشري في القرار رقم 66/290 على أنه « نهج لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد التحديات الشاملة الواسعة النطاق التي تهدد بقاء شعوبها وتنال من سبل رزقها وكرامتها والتصدي لها». يدعو الأمن البشري إلى «استجابات تركز على الناس وشاملة ومحددة السياق وموجهة نحو الوقاية تعزز حماية وتمكين جميع الناس»[25]. تطور الأمن البشري إلى مفهوم لم يعد يركز على الأمن الإقليمي والعسكري، بل تحقيق التحرّر من الخوف ومن العوز. وإن إعادة التفكير في مفهوم الأمن البشري يميل إلى وضع كرامة الإنسان وحريته كأساس لكل نشاط بشري[26].

إن هذه الامتيازات منصوص عليها قانونًا في إعلان الحق في التنمية، حيث يتمتع جميع البشر بالحق في التنمية بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين[27]. وتستهدف المادة 8 (1) من الإعلان النساء على وجه التحديد، وتنص على أنه «ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية». تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ركيزتين أساسيتين للتنمية الاقتصادية والبشرية، وليس فقط من خلال إشراك المرأة في التنمية الاقتصادية ولكن من خلال تعزيز رفاهيتها، وتنفيذ معايير حقوق الإنسان، وكبح جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإشراك المرأة في جميع مراحل التنمية[28].

أصبح تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الأمن البشري ركيزتين غير قابلتين للتصرف للتنمية البشرية وتحقيق التكافؤ بين الجنسين على نطاق عالمي. وبالتالي، فإن معالجة الفجوة بين الجنسين في فرص العمل أمر ضروري لفهم كيفية ظهورها في عدم المساواة في الدخل والحراك الاجتماعي[29].

إنّ المساواة بين الجنسين هي مسألة عدالة اجتماعية واقتصادية: فهي تدعو إلى السماح بالوصول العادل إلى الموارد والفرص والحقوق وإضفاء الشرعية على هذا الوصول من خلال السياسات والبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي. وعندما تواجه البلدان أزمات وتسعى للحصول على دعم المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي)، تهدف هذه المؤسسات إلى دعم البلدان في معالجة أزمة الديون من خلال دمج الأسواق الدولية، وتنفيذ السياسات النقدية المقيدة، وتحرير التجارة، والسيطرة على التضخم لسدّ العجز في الموازنة وميزان المدفوعات. ومع ذلك، يزعم بعض الاقتصاديين بأن الأزمات الاقتصادية ناتجة بشكل كبير عن غياب النساء في سوق العمل، والسياسات التي تتجاهل النوع الاجتماعي التي تعلن عنها هذه البرامج[30]. على سبيل المثال، اعتادت الحكومات والمؤسسات المالية الدولية على إيلاء القليل من الاهتمام لتأثيرات تغييرات السياسات على العمل غير المأجور والاقتصاد الرعائي غير مدفوع الأجر الذي تلتزم به النساء[31]. علاوة على ذلك، تمنع الأعراف المجتمعية والثقافية والسياسات المؤسسية النساء من أن تكون عضوًا نشيطًا في مكان العمل وتساهم في تطبيع عدم قدرة المرأة على الوصول إلى الحرية المالية والمساواة في الأجر كالرجال[32]. كما تحدّ من قدراتهن على تسلق سلم القيادة في العمل[33].

تسمح السياسات الاقتصادية المستدامة للبشر، ولا سيما النساء، بأن يعشن حياة خالية من التمييز وعدم المساواة؛ وتؤثر الضمانات الاجتماعية على سياسات الاقتصاد الكلي، وبالتالي، من الضروري مراعاة التحيزات بين الجنسين في السياسات. ومن منظور النوع الاجتماعي، يجب بناء السياسات على أساس قدرتها على دفع المجتمع نحو العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دمج الأهداف الاجتماعية ذات الصلة بعدالة التوزيع والمساواة بين الجنسين[34].

---

23 الأمم المتحدة (2006). العدالة الاجتماعية في عالم منفتح: دور الأمم المتحدة. https://www.un.org/esa/socdev/documents/ifsd/SocialJustice.pdf

24 المرجع نفسه.

25 صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. ما هو الأمن البشري. https://www.un.org/humansecurity/what-is-human-security/

26 معهد البلدان الأميركية لحقوق الإنسان. (2010). ما هو الأمن البشري؟ https://www.iidh.ed.cr/multic/default_12.aspx?contenidoid=ea75e2b1-9265-4296-9d8c-3391de83fb42&Portal=IIDHSeguridadEN

27 مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان. إعلان الحق في التنمية. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/declaration-right-development

28 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. نوع الجنس والحق في التنمية. https://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/infonote_rtd_and_gender.pdf

29 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مبادرة تحويل مستقبل العمل من أجل المساواة بين الجنسين. https://www.undp.org/asia-pacific/transforming-future-work-gender-equality-initiative

30 بيريك، ج. فان در مولن رودجير، ي. وزاميت، أ (2008). العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين: إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية وسياسات الاقتصاد الكلي (الطبعة الأولى). روتليدج. https://doi.org/10.4324/9780203892602

31 المرجع نفسه.

32 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مبادرة تحويل مستقبل العمل من أجل المساواة بين الجنسين. https://www.undp.org/asia-pacific/transforming-future-work-gender-equality-initiative

33 المرجع نفسه.

34 بيريك، ج. فان در مولن رودجير، ي. وزاميت، أ (2008). العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين: إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية وسياسات الاقتصاد الكلي (الطبعة الأولى). روتليدج. https://doi.org/10.4324/9780203892602

يرتبط عدم المساواة في الدخل مع عدم المساواة بين الجنسين لأن جزءًا كبيرًا من عدم المساواة هذا متعلق بالحصول على التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأفراد الذين يعملون في العمل غير الرسمي هم أقل عرضة لتلقي تعليم أو تدريب جيد والعكس صحيح، والأفراد الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التدريب والتعليم، هم أكثر عرضة للعمل في القطاعات غير الرسمية. وبالتالي، إن الوصول إلى فرص التعليم المتكافئة هو سبب ونتيجة في الوقت عينه داخل هذه المعادلة[35].

إنّ الحراك الاجتماعي هو الانتقال في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد من طفولته إلى بلوغ سن الرشد. وعلى سبيل المثال، يشمل الحراك الاجتماعي التصاعدي الأوضاع التي ينمو فيها أطفال العائلات من خلفية اجتماعية واقتصادية محرومة للانتقال إلى وضع أفضل من وضع والديهم[36]. يعدّ التعليم والحراك الاجتماعي مؤشرين مهمين لفهم تكافؤ الفرص. بالإضافة إلى ذلك، لا يكفي التحصيل التعليمي وحده للتأثير بشكل إيجابي على الحراك الاجتماعي والتغلب على عدم المساواة بين الجنسين في الحياة الاقتصادية، ولكن يجب أن يكون نظام التعليم منصفًا بين المجموعات المختلفة، لا سيما النساء والفتيات، للحد من التفاوتات في الدخل. ويرجع ذلك إلى أن ضمان المساواة بين الجنسين في التحصيل العلمي، في العديد من البلدان، لا يقضي على عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل. وبالتالي، فإن المواقف الأبوية المقننة أحيانًا في السياسات التمييزية تلعب دورًا واسعًا في التأثير بحدّ كبير على شكل مشاركة المرأة في سوق العمل، لا سيما في سياقات التطوير والانتقال[37].

وفقًا للبنك الدولي، هناك ارتباط كبير بين التعليم ومشاركة المرأة في القوى العاملة. ومع ذلك، فإن مشاركة الرجال في القوى العاملة نادراً ما تتغير من حيث الارتباط بمستوى التعليم. تتأثر مشاركة المرأة في القوى العاملة بشدة بمستوى تعليمها، حيث يؤدي الحصول على شهادة جامعية إلى زيادة معدل المشاركة بشكل كبير[38].

لا يعتمد الوصول إلى التعليم فقط على جعل التعليم متاحاً من حيث التكلفة، ولكن أيضًا على جعل المؤسسات التعليمية أماكن وبيئات آمنة للنساء والفتيات للتعلم وخلق موقف ثقافي جديد تجاه تعليم الفتيات، لا سيما في المناطق الريفية والنائية. فالتهميش، والفقر، وتزويج الأطفال، والمواقف التمييزية التي يتخذها الأشخاص ضد المرأة هي من بين التحديات الرئيسية التي تعوق دون إكمال النساء لتعليمهن[39]. وقد أدى الوباء إلى تعميق هذه الفجوة في التعليم بين الفتيات والفتيان. فمن خلال التعلم يتم هدم المواقف والأعراف القائمة على النوع الاجتماعي في المجتمعات، وتتحول المجتمعات إلى أماكن آمنة حيث يتساوى كلا الجنسين من حيث الفرص[40].

بالنظر إلى ما ورد أعلاه، قام صندوق النقد الدولي مؤخرًا بتغيير اتجاهاته في تحليل العلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين والقيود المفروضة على تنمية النمو الشامل[41]. بدأت برامج صندوق النقد الدولي وأوراقه البحثية في استخدام لغة تمكين المرأة من خلال إعلان حقوقها وتعزيز المساواة بين الجنسين[42]. ويكمن الهدف في تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي دون المساس بأهمية المساواة بين الجنسين في التنمية والمجتمعات الشاملة. وبالتالي، تهدف هذه البرامج إلى العمل على تعزيز القوة النسائية في العمل لتعزيز المساواة المالية ووضع توصيات للحكومة للحد من التفاوت بين الجنسين. ويشمل ذلك القضاء على العقبات التي تفرضها الضرائب على أصحاب الدخل الثانوي، وجعل برامج التعليم أكثر شمولاً، وإصلاح السياسات ذات الصلة بالتمييز بين الجنسين[43]. يعتبر صندوق النقد الدولي بشكل متزايد أن سد الفجوات بين الجنسين في البلدان النامية يمكن أن يعزز الاقتصادات والاستقرار الاجتماعي ويؤثر بشكل إيجابي على حياة الناس[44]. ومن ثم، تقع مسؤولية لا يمكن إنكارها على عاتق كل من صندوق النقد الدولي والحكومة الوطنية لحماية المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والأمن البشري.

---

35 أو تولي، ج وإلاودي، م (2022)، عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. https://reliefweb.int/report/lebanon/inequality-arab-region-ticking-time-bomb-enar

36 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018)، المساواة في التعليم: كسر الحواجز أمام الحراك الاجتماعي، برنامج تقييم الطلاب الدوليين، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس. https://doi.org/10.1787/9789264073234-en.

37 لوك، نانسي، « نوع الجنس والحراك الاجتماعي: المواقف القائمة على النوع الاجتماعي ومشاركة النساء في القوى العاملة «، في فيجارد إيفرسن ، وأنيرود كريشنا ، وكونال سين. الحراك الاجتماعي في البلدان النامية: المفاهيم والطرق والمحددات (أكسفورد ، 2021 ؛ طبعة عبر الإنترنت ، أكسفورد أكاديمي ، 23 ديسمبر 2021). https://doi.org/10.1093/oso/9780192896858.003.0015

38 البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2021). وضع المرأة في لبنان: تقييم وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري والقدرة على الفاعلية. http://hdl.handle.net/10986/36512

39 اليونسكو. (2019). من الوصول إلى التمكين: استراتيجية اليونسكو للمساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله للأعوام 2019-2025. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000369000

40 المرجع نفسه.

41 البنك الدولي (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة وتأثير فيروس كورونا - دور صندوق النقد الدولي والتطورات القانونية. https://www.worldbank.org/en/events/2020/10/29/ljdweek2020-womens-economic-empowerment-and-the-impact-of-covid-19

42 صندوق النقد الدولي (2022) كيف يدعم تمكين المرأة النمو الاقتصادي. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/03/07/how-empowering-women-supports-economic-growth

43 صندوق النقد الدولي (2018). السعي لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/05/31/pp053118pursuing-womens-economic-empowerment

44 صندوق النقد الدولي. تمكين المرأة وصندوق النقد الدولي. https://www.imf.org/external/pubs/ft/gender/imfwomensempowerment.pdf

صندوق النقد الدولي، التقشف وأوجه قصوره في المساواة بين الجنسين

بالنسبة للبلدان التي تحاول تطوير قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية، يصبح التدخل الحكومي في عادات الإنفاق خاصتها من مسؤولية الحكومات التي تتخذ القرارات التي تؤثر على النتائج المجتمعية. وعلى مرّ التاريخ، سجلت الدراسات نهجين متناقضين رئيسيين للإصلاحات الاقتصادية للاستجابة للأزمة: (1) التقشف و(2) التحفيز الاقتصادي - ويرتبط تنفيذها بالحالة الاقتصادية والسياسية للبلد قيد الدراسة[45].

تدابير التقشف هي قرارات واسعة النطاق خاصة بظواهر معينة لوحظت في كل من البلدان المتقدمة والنامية للاستجابة للديون الحكومية والأزمات الاقتصادية، كالبلدان التي تقترض من صندوق النقد الدولي[46]. عند التفاوض على حزم القروض ، يركز صندوق النقد الدولي - أحيانًا بدعم من الحكومة - على تقليص الإنفاق الاجتماعي ، وتحرير العمل والتجارة ، وزيادة الإيرادات الضريبية مع تحسين تصميم السياسة الضريبية[47]. وفي بعض الحالات، قد يؤثر ذلك بشكل مباشر على رفاهية العامة[48].

على الرغم من تعريف خطط التقشف بأنها «دواء يهدف إلى تقليل أعراض الديون والعجز وعلاج حالات الركود»، تشير الأدبيات الموجودة والتجربة الحية إلى عواقب وخيمة لمثل هذه الإصلاحات على العدالة الاجتماعية وشبكات الأمان والإنصاف، وتحديداً في مجالات الصحة، الفقر وسلامة الغذاء والتعليم. إنّ تدابير التقشف التي تقلل الإنفاق العام وتجرد خدمات الدعم الاجتماعي الكاملة لصالح شبكات الدعم الاجتماعي لا ترسخ الفقر وعدم المساواة فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين[49]. وفي الواقع، عندما تخفض الحكومات الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية، من المتوقع أن تتضاعف تلقائياً أعداد النساء اللواتي يتجهن إلى أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل لأن الأعراف القائمة على النوع الاجتماعي تملي عليهن تعويض النقص في الخدمات بعد أن تخلّت الدولة عن أداء مسؤولياتها. وبالإضافة إلى خفض الإنفاق الذي يحد من تأمين التعليم (على سبيل المثال عن طريق الاستغناء عن المعلمين/ات، وتقليص الاستثمار الرأسمالي في التعليم)، فإن انخفاض القوة الشرائية للعائلات الناتج عن ارتفاع الضرائب، وقلة خدمات الضمان الاجتماعي، وارتفاع معدلات البطالة يدفع العائلات إلى إعطاء الأولوية لتعليم أفراد العائلة الذكور على حساب الإناث[50].

هناك العديد من الأسباب التي تجعل التقشف يميل، في كثير من الأحيان بشكل غير متناسب مقارنة بالرجال، إلى التأثير على النساء. حتى إذا تغلبت النساء على الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتكلفتهن الأكبر بالعمل غير مدفوع الأجر في المنزل، فإن وظائفهن تميل إلى ضمان حماية أقل[51]. كما ورد سابقًا، تُمنح النساء العاملات أمن وظيفي أقل ومزايا أقل، وبالتالي فمن المرجح أن يفقدن وظائفهن في أوقات الأزمة الاقتصادية. وتؤثر السياسات المصممة لرفع الدعم دون مراعاة ديناميكياتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مشاركة المرأة في القوى العاملة. على سبيل المثال، من المرجح أن تعطي العائلات التي يعيلها الرجال الأولوية لنقل المعيل الذكر للعمل أكثر من احتياجات الزوجة. وعلى نفس المنوال، تميل العملات ذات سعر الصرف العائم، وهي سياسة أخرى يشجعها صندوق النقد الدولي تهدف إلى زيادة الاستثمار الأجنبي، إلى زيادة التضخم. تقع المنتجات الصحية النسائية ووسائل منع الحمل ضحية ارتفاع الأسعار ويمكن تسعيرها وفق السوق السوداء، حيث تكون عرضة لأن تصبح أقل أمانًا[52].

أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تقريراً عن تأثير التقشف على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووجد أن تدابير التقشف تضر بسياسات الحماية الاجتماعية من خلال سياسات رجعية تستهدف تراجع الإنفاق على القطاعات الحيوية وزيادة الضرائب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[53].

على الرغم من الاعتقاد في البداية بأنه نجح في الحد من عدم المساواة، إلا أن صندوق النقد الدولي يقر بأن عواقب التقشف لم يتم تقديرها بشكل صحيح وأن العلاقة بين الإدارة الضريبية وعدم المساواة متغيرة تمامًا[54]. إن أوجه عدم المساواة المذكورة هي جزئياً نتيجة الهدف الرئيسي لخطط التقشف وهو - تحقيق أهداف الإيرادات، الأمر الذي يتطلب زيادة معدلات الضرائب. كما يُنظر إلى الأخيرة على أنها تشارك في الحد من الدافع الشخصي للاستثمار وتراكم رأس المال، فضلاً عن إثارة الدافع لتوسيع قطاع التوظيف غير الرسمي لتجنب زيادة معدلات الضرائب الرهيبة.

---

45 بايس سوسا، ر، سشريمان، ج. م وميندييس، ل. ف. (2019) التقشف المالي والقطاع الصحي: تكلفة التعديلات. سينسيا وسعيد كوليتيفا ، https://doi.org/10.1590/1413-812320182412.23232019 4384 - 4375 ،(12) 24

46 بوستوغليون، ج. أ (2011). الركود العالمي والتعليم العالي في شرق آسيا: الصين ومنغوليا وفيتنام. التعليم العالي، 62(6)، 789 - 814. https://doi.org/10.1007/s10734-011-9420-4

47 صندوق النقد الدولي (2023). لبنان: تقرير المساعدة الفنية حول إعادة السياسة الضريبية إلى المسار الصحيح. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/01/13/Lebanon-Technical-Assistance-Report-on-Putting-Tax-Policy-Back-on-Track-528121

48 بايس سوسا، ر، سشريمان، ج. م وميندييس، ل. ف. (2019) التقشف المالي والقطاع الصحي: تكلفة التعديلات. سينسيا وسعيد كوليتيفا، 24 https://doi.org/10.1590/1413-812320182412.23232019 4384 - 4375 ،(12)

49 أبو زكي، ر (2022). صندوق النقد الدولي ونساء لبنان أبعد من التهميش... أسوأ من المعاناة. معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

50 المرجع نفسه.

51 هيومن رايتس ووتش. (2022). صندوق النقد الدولي: إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية في محادثات القروض في مصر. https://www.hrw.org/news/2022/04/04/imf-prioritize-social-protection-egypt-loan-talks

52 المرجع نفسه.

53 المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (2013). تقرير عن تدابير التقشف والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. https://www.ohchr.org/sites/default/files/E-2013-82_en.pdf

54 فابريزيو، س، فورسيري، د. غارسيا، ر. لي، ب. ج. ليزارازو، س، ف، ماندييس تافاريس، م. ناريتا، ف، وبيرالتا ألفا، أ (2017). السياسات الهيكلية الكلية وعدم المساواة في الدخل في البلدان النامية منخفضة الدخل. صندوق النقد الدولي. https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2017/01/26/Macro-Structural-Policies-and-Income-Inequality-in-Low-Income-Developing-Countries-44526

ومع ذلك، فقد تحول تفكير صندوق النقد الدولي بشكل كبير تجاه السياسات الاجتماعية ذات الصلة بالضمانات الاجتماعية والنوع الاجتماعي؛ وقد انعكس ذلك جيدًا في البرامج المدعومة من صندوق التصميم حيث تم تحديد سقف الإنفاق للمساعدة في ضمان التخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات[55]. وأصبح صندوق النقد الدولي يدرك بشكل متزايد التأثير السلبي لتدابير التقشف التي يتخذها على النساء، فضلاً عن أنه يجب عليه تشجيع السياسات الشاملة للجنسين في برامج الإصلاح الهيكلي الخاصة به[56]. كما تعهد بدعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لشمل الجنسين[57]. ومع ذلك، فإن نتائج الدراسات حول هذا الموضوع، وجدت أنه على الرغم من هذه الالتزامات، فإن الآثار الواقعية للتقشف، وبدرجة أقل، برامج الإصلاح الهيكلي، لا تدعم هذه الادعاءات[58]. ويبدو أن أبحاث صندوق النقد الدولي وتطوير السياسات لم يتم ممارستها وتنفيذها حتى الآن.

حالة بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تتمتع العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بخبرة ذائعة الصيت في برامج الإصلاح الهيكلي التي ينصح بها صندوق النقد الدولي. وكانت أحدث موجات البرامج ناتجة بشكل عام عن الظروف الاقتصادية في فترة ما بعد الربيع العربي، وجائحة كورونا، وفي كثير من الحالات انعدام الأمن الغذائي بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. كانت الصعوبات الاقتصادية التي نتجت عن الربيع العربي بمثابة الدوافع الرئيسية للبلدان للحصول على دعم برامج إعادة هيكلة من صندوق النقد الدولي؛ وتشمل هذه البلدان على سبيل المثال مصر وتونس والأردن[59].

شهدت البلدان الثلاثة انخفاضًا في الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية وزيادة الضرائب - لا سيما الضرائب غير المباشرة أو ضرائب القيمة المضافة، مما أدى في النهاية إلى تفاقم عدم المساواة تجاه المرأة. في تونس، شملت إجراءات التقشف خفض الإنفاق العام على التعليم من 26.6 في المائة إلى 17.7 في المائة من الموازنة الحكومية من 2011 إلى 2019؛ في الأردن، انخفض الإنفاق العام على الرعاية الصحية من 5.6٪ إلى 3.4٪ بين عامي 2011 و 2016؛ في مصر، أدى العمل غير المدفوع الأجر إلى زيادة تدابير ما بعد التقشف على نطاق واسع، مما دفع إلى زيادة الانعكاسات على الاقتصاد الكلي[60]. وفي الواقع، تنفق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (3.2 في المائة) أقل بكثير من الاتحاد الأوروبي (11.1 في المائة) وأميركا الشمالية (13.1 في المائة)[61] على التعليم. يتم عرض دراسات الحالة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المربعات أدناه.

الأردن: خفض الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم

شهد الإنفاق الحكومي على الصحة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضاً بينما ازداد بشكل مطرد الإنفاق الشخصي على الرعاية الصحية. أدى تطبيق تدابير التقشف إلى تدهور قطاع التعليم في الأردن - وبشكل أكثر تحديدًا، فقد وضع النساء على هامش تلقي تعليم عالي الجودة. في عام 2019، تم تخصيص 12.54٪ من نفقات الحكومة لقطاع التعليم في الأردن[62]. ويشهد صندوق النقد الدولي على أن «الاستثمارات في التعليم والصحة قد تساعد في الحد من عدم المساواة في الدخل على المدى المتوسط[63]». ومع ذلك، إن اقتراح خفض النفقات كسياسة لا يؤدي إلا إلى تفاقم النقص في الخدمات الاجتماعية. وقد انخفض الإنفاق الاجتماعي في الأردن على التعليم من 12.15٪ في عام 2016 إلى 9.86٪ في عام 2019. أدى ذلك إلى زيادة الفجوة في الدخل بين الرجال والنساء في الأردن. على سبيل المثال، تكسب العائلة التي يعيلها رجل 15٪ أكثر من العائلة التي تعيلها امرأة[64].

أصبح تحقيق الحراك الاجتماعي أكثر صعوبة، وأصبحت فرص العمل أقل سهولة بالنسبة للنساء اللواتي يبحثن عنها. تبلغ نسبة مشاركة المرأة في العمل في الأردن 14٪، وهي من أدنى المعدلات على مستوى العالم[65]. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض اللاجئات السوريات باستمرار لسوء المعاملة والأعراف الثقافية التي تمنعهن من الحصول على التعليم في الأردن. ومع تدابير التقشف التي دعا إليها صندوق النقد الدولي، انخفض وصول هؤلاء الفتيات إلى التعليم بشكل كبير. إن زيادة الالتحاق بالمدارس الخاصة - نتيجة نقص التمويل للقطاع التربوي - يفرض أعباء على العائلات ذات الدخل المنخفض لتغطية النفقات.

---

55 المرجع نفسه.

56 عبدو. ن، عبد. د وأيوب ب (2020). صندوق النقد الدولي ولبنان: الطريق الطويل الذي ينتظرنا. منظمة أوكسفام الدولية، 28 https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621062/bp-imf-lebanon-economy-crisis-121020-en.pdf

57 المرجع نفسه.

58 المرجع نفسه.

59 مراسل رويترز. (2020). الوكالة الوطنية للإعلام: الأردن توافق على برنامج صندوق النقد الدولي بقيمة 1.3 مليار دولار. https://www.reuters.com/article/us-jordan-economy-imf/jordan-agrees-1-3-billion-imf-programme-state-news-agency-idUKKBN1ZT293

60 أبو زكي. ر (2022). صندوق النقد الدولي ونساء لبنان أبعد من التهميش... أسوأ من المعاناة. معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

61 البنك الدولي (2022). الإنفاق الحكومي على التعليم ، الإجمالي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا https://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?end=2019&locations=ZQ&start=2004

62 عبدو. ن (2019) التأثير القائم على نوع الجنس لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: حالة مصر والأردن وتونس. منظمة أوكسفام الدولية. https://doi.org/10.21201/2019.5143

63 اليونسكو. (2009). تأثير الأزمة على الإنفاق العام على التعليم: نتائج دراسة اليونسكو السريع https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000183667

64 هاتار بولارا. م (2019) العوائق التي تحول دون تعليم الفتيات السوريات اللاجئات في الأردن: التهديدات والتحديات القائمة على انوع الجنس. مجلة منحة التمريض. 51 (3)، 241-251 https://doi.org/10.1111/jnu.12480

65 لمحة عامة. البنك الدولي (مايو 2022)

تونس: خفض الانفاق على قطاع التعليم

في تونس، تدهورت الخدمات العامة، مع لجوء المزيد من الناس إلى القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تضاعفت خدمة الدين أربع مرات تقريبًا من حيث القيمة المطلقة بين عامي 2012 و2018[66]. وافق صندوق النقد الدولي على برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طرحته الحكومة التونسية في عام 2012 وحصلت على قرض بقيمة إجمالية قدرها 1.74 مليار دولار تم صرفه على دفعات لمدة عامين. بعد أربع سنوات، تم منح قرض بقيمة 2.88 مليار دولار أمريكي في عام 2016 ، على أن يتم صرفه على فترة 4 سنوات[67]. عند تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، ارتفع معدل الفقر من 20.5٪ عام 2010 إلى 15.2٪ عام 2019، ليصل إلى 33٪ (4 ملايين تونسي، بحسب وزارة الشؤون الاجتماعية) عام 2022[68]. في تونس، بين عامي 2011 و 2019، انخفضت حصة تمويل التعليم في الموازنة العامة من 26.6٪ إلى 17.7٪، وانخفضت حصة الإنفاق الصحي من 6.6٪ عام 2011 إلى 5٪ عام 2019[69].

الآثار الجندرية للتقشف على التعليم

وضعت برامج إعادة الهيكلة التابعة لصندوق النقد الدولي في الأصل لتنفيذ تدابير التقشف في الموازنة الوطنية، بما في ذلك التخفيضات في موازنات قطاع التعليم. وتحمل إصلاحات صندوق النقد الدولي وتدابير التقشف تأثيرات مختلفة على مجموعات مختلفة. فالأطفال، لا سيما الفتيات، هم من بين الفئات الأكثر تضرراً. قد تؤدي بعض برامج صندوق النقد الدولي إلى زيادة إفقار الأفراد الأكثر ضعفاً مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات عمالة الأطفال وزواج الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن الامتثال لهذه الإصلاحات يؤدي إلى زيادة الفقر داخل الأسر والعائلات، مما قد يجبر الأطفال على ترك المدارس والانخراط في القوى العاملة، فضلاً عن تأمين الدخل[70]. ومن المقترح أيضا أن الإصلاحات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية وتخفيضات الإنفاق الموصى بها خلال برامج صندوق النقد الدولي تؤثر سلبا على عمالة الأطفال[71].

قد يؤدي تقشف صندوق النقد الدولي إلى خفض الإنفاق العام على التعليم، مما يؤثر على استبقاء المعلمين/ات، وترك الأطفال للمدرسة، وجودة التعليم بشكل عام. حذرت العديد من التقارير من اعتماد «موازنات صندوق النقد الدولي» والتي تؤدي إلى عواقب وخيمة على قطاع التعليم[72].

مع انخفاض الإنفاق على التعليم، فإن تنفيذ تدابير صارمة لن يؤدي إلا إلى انهيار هذا القطاع. وعلى العكس من ذلك، فإن إعادة ترتيب الموازنة وإعادة ترتيب أولويات النفقات وزيادة الكفاءة والقيمة مقابل المال قد يؤدي إلى تحسين الإنفاق دون المساس بالنتائج. وبالتالي، فإن النهج الذي يمنح امتيازًا لمراجعات الموازنة التي تركز على الجودة وإمكانية الوصول والشمولية قد يؤدي إلى نتائج أفضل دون إلحاق الضرر بمستقبل تعليم الأطفال.

تقدم المذكرة التي نشرها صندوق النقد الدولي في يونيو 2018 بناءً على التوصيات السياسية الصادرة عن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي لعام 2017، إرشادات تشغيلية[73] للموظفين حول كيفية المشاركة في قضايا الضمانات الاجتماعية مع البلدان منخفضة الدخل في كل من سياقات البرامج والمراقبة. ويوصى بموجب المذكرة بوضع حد أدنى للإنفاق الاجتماعي وغيره من الأولويات، حيثما أمكن ذلك - فيعرّف الإنفاق الاجتماعي بانه الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية - مع توفير الحماية الاجتماعية التي تشمل شبكات الأمان الاجتماعي (أو المساعدة الاجتماعية) والتأمين الاجتماعي. وتشمل أولويات الإنفاق الأخرى بشكل عام المشاريع ذات الأولوية العالية التي تدعم الاستراتيجيات الوطنية للنمو والحد من الفقر. تهدف هذه الإرشادات إلى التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لتدابير التكيف على الفئات الأكثر ضعفاً، ووضع سياسات أقوى تحمي الإنفاق على الصحة والتعليم وتقوي شبكات الأمان الاجتماعي[74]. فهي تسعى إلى استيعاب الظروف الخاصة بكل بلد والأولويات الوطنية وتوجيه مناقشة كيف يمكن أن يساعد تصميم البرنامج وشروطه في تحقيق هدف الحماية الاجتماعية المنشود.

بالنظر إلى التدهور المتفاقم لقطاع التعليم، فإن مراعاة التوجيهات الواردة في هذه المذكرة له أهمية كبيرة في تصميم أي برنامج لصندوق النقد الدولي للبنان.

---

66 أبو زكي، ر (2022). صندوق النقد الدولي ونساء لبنان أبعد من التهميش... أسوأ من المعاناة. معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

67 المرجع نفسه.

68 المرجع نفسه.

69 المرجع نفسه

70 مارك، ب، س، إي، ه- ج، فوتي، أ وكريبين، ت (2021). إنها حياة صعبة: ممارسات عمالة الأطفال والامتثال لاتفاقيات صندوق النقد الدولي. علوم اجتماعية، 10 (5)، 171. https://doi.org/10.3390/socsci10050171

71 المرجع نفسه.

72 رودان (2021). آثار سياسات صندوق النقد الدولي على الموازنات الوطنية للتعليم والمعلمين. https://bit.ly/3RgpYOX

73 صندوق النقد الدولي. (2018). مذكرة توجيهية حول مشاركات صندوق النقد الدولي بشأن الضمانات الاجتماعية في البلدان منخفضة الدخل https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/07/11/pp061418guidance-note-on-imf-engagement-on-social-safeguards-in-lics

74 رودان (2021). آثار سياسات صندوق النقد الدولي على الموازنات الوطنية للتعليم والمعلمين. https://bit.ly/3RgpYOX

موازنة التعليم: التنازل عن المعرفة والتعلم

حصلت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان على 9.89٪ فقط من نفقات الموازنة في عام 2020 (1953 إلى إجمالي موازنة 19.731 مليار ليرة لبنانية)، بانخفاض 6.3٪ عن عام 2019[75]، في حين تكشف الموازنة الأخيرة لعام 2022 عن انخفاض إضافي في الإنفاق على التعليم بنسبة 5٪ من إجمالي الموازنة.

يبدو أن بلدانًا أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه المشكلة عينها المتعلقة بالحد الأدنى من الإنفاق على التعليم. وتظهر موازنة مصر للعام 2021/2020 نسبًا متشابهة حيث تبلغ الموازنة المخصصة للتعليم 8.3٪ (132 من إجمالي 1575 مليار جنيه)76. بالإضافة إلى ذلك، تظهر موازنة الأردن لعام 2022 أن 12٪ من الموازنة مخصصة للتعليم[77]. وأخيرًا، تُظهر موازنة الدولة لعام 2022 في سوريا أن 8.3٪ من مخصصات الموازنة تُنفق على التعليم[78]. على غرار لبنان، فإن هذه البلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنفق معظم موازنتها على الخدمات العامة أو الحماية الاجتماعية أو في حالة سوريا، على وظائف الخدمات الاقتصادية والمالية.

مقارنةً بعالم الشمال، فإن الإنفاق الحكومي على التعليم يوفر فهماً أفضل لما قد تفتقر إليه حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

75 الجمهورية اللبنانية، وزارة المالية (2020). موازنة المواطن لعام 2020. http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication/citizen-budget-2020/

76 جمهورية مصر العربية، وزارة المالية (2021). موازنة المواطن للعام 2021/2020.
https://www.mof.gov.eg/en/posts/stateGeneralBudget/5fdd5876c21a6d0007c0277f/The%20Citizen%20Budget%202020%2021

77 المملكة الأردنية الهاشمية دائرة الموازنة العامة. (2022). تم دمج دليل المواطن للموازنة مع وثيقة موجزة عن الموازنة اعتبارًا من عام 2016.
https://gbd.gov.jo/en/citizen-guid

78 اليونيسف (2022) . موازنة الدولة لعام 2022 في سوريا. https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/syria/document/unicef-brief-2022-state-budget-syria

توصيات سياسة التعليم لضمان العدالة الاجتماعية وسط التقشف

نتيجة للتحديات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية السريعة، تنفذ أكثر من 150 دولة حاليًا تدابير التقشف من خلال سلسلة من السياسات والبرامج والمشاريع الموجهة نحو السكان[79]. ومع ذلك، لضمان الحفاظ على حقوق الفئات الضعيفة في الحماية الاجتماعية ولمنع تصاعد القضايا المجتمعية المتراكمة، يتعين على الحكومات المحلية اعتماد سياسات مصممة بشكل جيد تدعم النتائج الفعالة والشاملة حيث يمكن للسياسات المالية إما أن تزيد أو أن تحد الفوارق بين الجنسين[80]. على سبيل المثال، تعاني النساء بشكل كبير من الحرمان أكثر من الرجال أثناء تنفيذ تدابير التقشف لأنهن يصبحن أكثر ضعفاً بسبب التغييرات في هياكل المساواة القانونية في البلاد: الزيادات في جميع أشكال العنف ضد المرأة، والمصاعب المالية الشديدة، وفقدان الوظائف، وفقدان الفوائد هي أبرز النتائج السلبية لتدابير التقشف التي تتطلب اعتماد سياسات محددة لضمان بقاء الحماية الاجتماعية على حالها[81].

توفير حيز مالي وطني للتعليم

يسمح توفير الحيز المالي للبلد بالحصول على خيارات أكبر عند تخصيص الموارد اللازمة للأهداف المرجوة. ثمة حاجة إلى الحيز المالي لتحسين إدارة الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي والصدمات المالية ومختلف الأزمات مهما كانت نوعها التي تتطلب إنفاقًا طارئًا. على سبيل المثال، أثناء تفشي جائحة كورونا، طُلب من الحكومات إعادة ترتيب أولويات نفقاتها لإيجاد مجال للإنفاق ذي الأولوية. وكانت الإدارة المالية العامة الجيدة مفيدة في ضمان الإغاثة في حالات الطوارئ والوفاء بالالتزامات الحكومية[82].

بشكل عام، فإن التحول من إعداد موازنة بنود إلى الموازنات القائمة على البرامج يسمح بتخصيص وتتبع أفضل للموارد العامة، والاستجابات الفعالة للاحتياجات الناشئة. إن تعزيز آليات وقدرات الإدارة المالية العامة هو أداة لتحسين الإنفاق العام على التعليم.

رواندا: استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر (EEDPRS 2)

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر 2 هي برنامج في رواندا شمل الفترة الممتدة من 2013 الى 2018 على حساب برنامج الدمج الحكومي ويهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية طويلة الأجل في البلاد، ووضع سلسلة من أهداف السياسة لتحقيق غرضها[83]. أعربت استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر عن التزامها بتطوير قطاع التعليم كأولوية لأنها تعتقد أنه أساس التغيير الهيكلي في البلاد. حدد البرنامج أهدافه للسنوات الخمس القادمة مما سمح له بضمان الحيز المطلوب في موازنة الدولة لتنفيذ استراتيجيته. نتيجة لهذا البرنامج، ارتفع معدل محو الأمية عند الشابات في رواندا (اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عامًا) والذي بلغ ٪78 في عام 2010 إلى ٪89 في عام 2018[84]. ووفقًا لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في البلاد، تم تحقيق المساواة بين الجنسين في صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية وهو أعلى قليلاً عند للفتيات (٪87) من الفتيان (٪85)[85]. إنّ الاستثمارات الموجهة نحو قطاع التعليم والمساواة بين الجنسين داخل القطاع تعيد تشكيل نشاط العمل الوطني بشكل إيجابي، وبالتالي تعزز النمو المستدام[86]. إن تحسين معدل جمع الضرائب والاستهلاك الناتج عن زيادة مستوى نشاط العمل سيكون مفيدًا لموازنة الدولة.

79 أورتيز، ا وكومين، م (2021) إنذار التقشف العالمي: تخفيضات وشيكة في الموازنة في 2021-25 ومسارات بديلة. المجلة الإلكترونية لشبكة أبحاث العلوم الاجتماعية. https://doi.org/10.2139/ssrn.3856299

80 صندوق النقد الدولي. (2022). استراتيجية نحو تعميم مراعاة المنظور الجندري. https://bit.ly/3JIii7W

81 لاثبريدج، ج (2012). أثر الأزمة الاقتصادية العالمية وتدابير التقشف على المرأة ، الخدمات العامة الدولية وحدة البحوث. https://www.world-psi.org/sites/default/files/documents/research/en_austerity_women.pdf

82 ساكسان، س وسنون، م (2020). إعداد أنظمة إدارة المالية العامة لمواجهة تحديات فيروس كورونا. مدونة صندوق النقد الدولي. https://blog-pfm.imf.org/en/pfmblog/2020/03/preparing-public-financial-management-systems-to-meet-covid-19-challenges

83 بنك التنمية الأفريقي ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2012).

84 معهد اليونسكو للإحصاء ، البيانات اعتبارًا من يونيو 2022.

85 جمهورية رواندا ، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. (2007). استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر ، 2008-2012. http://www.rcsprwanda.org/IMG/pdf/EDPRS-English.pdf

86 فاريزيو، س. فروتيرو، أ. غوارا، د. كولوفيش، ل. ف. تفاريس، م. م وتشيليشفيلي، ن. القوى العاملة النسائية: دور السياسات المالية. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/SDN/2020/English/SDNEA2020003.ashx

الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي

إن اعتماد التعليم الإلزامي والمجاني بدون موارد مالية كافية وتدابير تكميلية يقوض مصداقية الموازنة. لذلك ، يجب أن تترافق الأطر المحددة والإصلاحات ذات الصلة بتشريع الموازنة مع التخصيص الصريح للموارد الضرورية[87].

إنّ الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين مفهومان متسقان إلى حد كبير لأن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي (شكل من أشكال الموازنة ذات الأولوية) هي آلية للموازنة تعتمدها الحكومات لاستهداف الفجوات بين الجنسين من خلال مواءمة الموارد المطلوبة مع الهدف المنشود. تم بذل أكثر من 80 مجهودًا في مجال الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي في جميع أنحاء العالم[88].

يُعتقد أن تدخلات السياسة المالية المسؤولة عن الجنسين تولد فوائد مجتمعية كبيرة[89]. وقد دعمت المساواة بين الجنسين في قطاعات كالتعليم وعززت النمو الاقتصادي[90].

أثبتت الأطر القانونية للاستجابة المراعية للنوع الاجتماعي (الدساتير والتشريعات والقوانين الوطنية) أنها تحد من التفاوتات بين الجنسين في التعليم. إن الاعتراف بالحق في التعليم وتعزيزه رسميًا دون أي تمييز في الدستور أو القانون قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات قضائية بحق الشخص، في حال انتهاكها. يتجاوز تنفيذ التعليم المجاني والإلزامي الضمان القانوني الوحيد: فهو يتطلب تخصيص موارد مالية كافية، فضلاً عن تدابير تعليمية وإدارية مناسبة، لا سيما لضمان المساواة في الحصول على التعليم إضافة إلى التعليم ذات الجودة.

النمسا: الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي ملزمة قانونًا

منذ عام 2009، يعتبر الدستور النمساوي من دساتير أحد البلدان الثلاثة التي تفرض على حكومتها تبنّي نهج الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي في برامجها[91]. وقد سمحت هذه العملية بتحليل الآثار الجندرية للموازنة المترتبة على كل من الرجال والنساء، والأهم من ذلك أنها سمحت بتحسين الاستهداف ومخصصات أكثر كفاءة في الموازنة[92].

سيضمن هذا الإجراء المراعي للنوع الاجتماعي التوزيع العادل للحقوق بين الجنسين. على سبيل المثال، تنص الفقرة 8 من المادة 51 من الدستور النمساوي على ما يلي:

«في إدارة الموازنات الفدرالية، يتعين الالتزام بالمبادئ الاساسية لتوجهات التأثير لا سيما في إطار مراعاة أهداف احترام المساواة الفعالة بين النساء والرجال، والشفافية، والكفاءة، والتمثيل الحقيقي للوضع المالي للفدرالية بقدر المستطاع.» ونتيجة لهذه السياسة، فإن المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم، إن كان ناقصاً، ستتم مراعاته بعناية أثناء وضع إدارة موازنة الدولة بأكثر الطرق المثمرة الممكنة.

87 اليونيسكو (2022) . احم حقوقها ، عزز قوانينك: أطلسها: تقرير حالة عن حق الفتيات والنساء في التعليم.
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000382158

88 ستوتسكي، ج. ج (2016) الموازنة القائمة على نوع الجنس: السياق المالي والنتائج الحالية. صندوق النقد الدولي.
https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp16149.pdf

89 المرجع نفسه.

90 المرجع نفسه.

91 بولزير، ت وسيوالد، ج (2021) الميزنة المراعية للمنظور الجندري في النمسا: الخط الضيق بين التنفيذ والتأكيد. المال العام والإدارة. 41 (7)، 527 - 538 .
https://doi.org/10.1080/09540962.2021.1927516

92 مجلس أوروبا (2008): الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي - التنفيذ العملي. كتيب، www.coe.int/equality .15 (2008) CDEG تعميم مراعاة المنظور الجندري

الغوص في السياق اللبناني

مرّ قطاع التعليم في لبنان بمراحل متعددة من التحسّن والركود عبر تاريخه. ولقد تركت المعالم السياسية في البلاد على مدى المائة عام الماضية تداعيات كبيرة على القطاع.

في عام 1926، ضمن الدستور اللبناني وحمى حرية المؤسسات التعليمية الخاصة وتلك المتعلقة بالدين. ومع انتشار هذه المؤسسات وزيادة تأثيرها، اجتذب القطاع الخاص تدريجياً غالبية الملتحقين مقارنةً بالتعليم الرسمي[93] وكان لاعباً رئيسياً في إعداد المناهج والسياسات التعليمية.

اليوم، يعتمد التعليم في لبنان على نظام من مستويين، الأول يشمل التعليم الرسمي الذي تديره الحكومة اللبنانية، والثاني يشمل مؤسسات التعليم الخاصة التي تديرها منظمات خاصة أو، في الغالب، مؤسسات دينية وعقائدية. ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤسسات تخدم ثلثي طلاب المدارس، على عكس العديد من الاتجاهات حول العالم[94]. ففي الواقع، ٪71 من الأطفال اللبنانيين مسجلين في مدارس خاصة.

تأثر قطاع التعليم بمختلف أنواع العنف والاضطراب التي شهدها لبنان خلال العقود الأربعة الماضية. في الآونة الأخيرة، تعرض القطاع لضغوط غير مسبوقة بسبب تدفق اللاجئين السوريين اعتبارًا من عام 2012[95]، والأزمة الاقتصادية في أكتوبر 2019، وتفشي وباء كورونا، وانفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020. وقد تأثرت بشدة جميع العناصر المقترنة بجمود الإرادة السياسية وتنفيذ إصلاحات هيكلية طويلة الأجل شاملة للجميع. وعلى الرغم من أن لبنان يتمتع بتاريخ طويل في الالتزام بجداول أعمال التنمية الدولية، إلا أن التزامه بضمان التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان وعامل تمكين ومساواة للعدالة الاجتماعية لم يكن ثابتًا.

بلغت الأزمة حالياً ذروتها مع انتقال الطلاب من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية. وسجل انتقال الطلاب مستوى غير مسبوق خلال العام الدراسي 2020-2021 عندما سجّل 36.5 بالمائة من الطلاب في المدارس الرسمية مقارنة بنسبة 29.2 بالمائة في العام الدراسي 2011-2012 وانخفض معدل التسجيل في المدارس الخاصة غير الهادفة للربح من 54 بالمائة إلى 48.86 في المئة على التوالي[96]. ومن المتوقع أن تتواصل نفس الاتجاهات مع استمرار تدهور القدرات المالية للعائلات اللبنانية؛ فهذا الانتقال لا يتعلق بما تفضله هذه العائلات أو بخيارها، بل بعدم قدرتها على دفع الرسوم المتضخمة أو بالدولار الأميركي في المؤسسات الخاصة. ويقدر البنك الدولي أن أولياء الأمور الذين التحق أطفالهم بالمدارس الخاصة يدفعون ما يقرب من 1.5 مليار دولار سنويًا في لبنان، مقارنةً بالإنفاق الحكومي البالغ 1.2 مليار دولار[97]. ومع ذلك، يقدر أيضًا أن حوالي 54000 طالب انتقلوا إلى التعليم الرسمي خلال عام 2021، مما يضيف عبئًا إضافيًا على مرافق التعليم الرسمي التي كانت تكافح بالفعل من أجل بنيتها التحتية، وتقديم الخدمات، وجودة التعليم. نظرًا لتقلّص الاقتصاد بشكل أكبر، فمن المتوقع أن تزداد عمليات الانتقال من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية مع زيادة معدلات ترك المدرسة، خاصة بين المجتمعات المهمشة[98].

لطالما واجه التعليم الرسمي في لبنان مشاكل هيكلية من حيث كفاءة الإنفاق والمساواة في نتائج التعلم. في عام 2009، حذر المركز الوطني للتوثيق حول الطفولة من المخاطر والتحديات التي يواجهها هذا القطاع. إذ يتعلق التحدي الأول بالالتزام السياسي المحدود بتحديث التعليم مع عدم سن تشريعات جديدة منذ عام 2007، أمّا التحدي الثاني فيتعلق بالسياسات التعليمية والتمويلية الرجعية التي لا يمكن التنبؤ بها مع وجود ثغرات في تقديم الخدمات الهشة في المناطق النائية، والتحديات المتعلقة بهشاشة المؤسسات والمنظمات التي تديرها الطائفية، لا سيما في المناطق النائية[99]. وحتى الآن، لم يتم حلّ هذه التحديات بعد.

قام البرنامج الدولي لتقييم الطلبة بتصنيف قطاع التعليم في لبنان مؤخرًا في أدنى درجات السلم من حيث نتائج تعلم الطلاب. وبالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل تفاوتات كبيرة في نتائج التعليم في جميع أنحاء البلاد، حيث أظهر الطلاب المسجلون في المدارس الرسمية والذين ينتمون إلى عائلات ضعيفة نتائج سيئة[100].

---

93 عبد الحميد ، ه وياسين، م (2020). منظور تاريخي حول التعليم في لبنان. الاقتصاد السياسي للتعليم في لبنان: برنامج البحث عن النتائج. 39-55 https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1546-1_ch2

94 البنك الدولي ووزارة التربية والتعليم العالي (2021). المدارس والطلاب والمعلمون في لبنان: برنامج البحث عن النتائج 2021 https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36794.

95 عبد الحميد ، ه وياسين، م (2020). منظور تاريخي حول التعليم في لبنان. الاقتصاد السياسي للتعليم في لبنان: برنامج البحث عن النتائج. 39-55 https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1546-1_ch2

96 إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2020 - 2021 و 2011 - 2012. https://www.crdp.org/statistics-bulletin/النشرة-الإحصائية2022-2021-

97 البنك الدولي (2021): المرصد الاقتصادي للبنان: تدهور لبنان (إلى المراكز الثلاثة الأولى). https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/35626/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf?sequence=1&isAllowed=y

98 المرجع نفسه.

99 المركز الوطني للتوثيق حول الطفولة، 2009

100 المركز الوطني للتوثيق حول الطفولة، 2009

تمويل قطاع التعليم

على غرار جميع القطاعات الأخرى، تأثر قطاع التعليم بشكل كبير بالأزمة المالية والإقتصادية الأخيرة. يشمل تمويل القطاع تمويل المدارس الرسمية، وتقديم الدعم للمدارس الخاصة غير الهادفة للربح، ورواتب المعلمين / ات، ومنح المنظمات غير الهادفة للربح[101].

تنفق المديرية العامة معظم موازنتها على رواتب المعلمين / ات، كما هو الحال في معظم البلدان. في العام 2017، أشارت التقديرات إلى أنّ أجور المعلمين/ات بلغت 61 في المائة، و81.3 في المائة، و99.5 في المائة، و28.2 في المائة من الموازنة الخاصة لمديريات التعليم العام، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، والتعليم الفني والمهني على مدى فترة ثلاث سنوات. زاد إجمالي أجور المعلمين/ات من 345 مليون دولار أمريكي إلى 533 مليون دولار أمريكي في غضون ثلاث سنوات فقط بين عامي 2011 و 2014[102]. أدى ذلك إلى انخفاض عدد المعلمين/ات لكل طالب المقدرة بمعلم/ة واحد/ة لكل 12 طالب، والذي كان أعلى بكثير في المدارس الثانوية مقارنة بالابتدائية، ومقارنة بالعام الدراسي 2013 - 2014[103].

يعود السبب وراء إجمالي هذه الاجور المتضخمة والنسبة المنخفضة إلى التوظيف الطائفي والمحسوبية الذي غالباً ما يحدث دون مراعاة مهارات المعلمين/ات ومزاياهم/ن. ففي الواقع، عام 2017، تشير التقديرات إلى أن حوالي 40 في المائة من معلمي/ات المدارس الرسمية لم يحصلوا/ن على شهادة جامعية[104].

ثمة مصدر آخر لعدم الكفاءة يتمثل في تكلفة إيجار المدارس الرسمية غير المملوكة من الدولة. بشكل عام، يوجد في لبنان 1,232 مدرسة رسمية و 1,152 مدرسة خاصة مدفوعة الأجر[105]. فنحن لسنا متأكدين من عدد المدارس المستأجرة أو التي تؤجرها الحكومة، ولكن عندما قام البنك الدولي بتقييم تكلفة إيجار المرافق المدرسية بين العام الدراسي 2013-2015، بلغ إجمالي الحصة من تكاليف الإيجار 20 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات[106]. ومع ذلك، من المهم أيضًا ملاحظة أنه في العام الدراسي 2021-2022، تم إغلاق 39 مدرسة لأنها غير قادرة على تلبية احتياجات الطلاب والمعلمين[107].

يتمثل التحدي الأخير المتعلق بتمويل القطاع في انخفاض الموازنة المخصصة لتحسين المناهج الدراسية وابتكارات التعلم[108].

أدى ضعف الإدارة المالية العامة في المدارس الرسمية إلى أزمة في تمويل البنية التحتية وصيانة المدارس وجودة التعليم الذي توفره. وعندما انتقلت أعداد كبيرة من الطلاب من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية، لم تستطع هذه الأخيرة تلبية احتياجات هذه الأعداد التي انتقلت من مدرسة إلى أخرى. نظرًا لأن العديد من المدارس الرسمية لم تعد تعمل أيضًا، فقد أصبح الحصول على التعليم أكثر صعوبة بالنسبة للعائلات التي تكبدت خسائر مع انخفاض قيمة الليرة اللبنانية.

101 عبد الحميد، ه. سيد، ه. إ، كريم، د وغالب، ج. ر (2018): مراجعة الإنفاق العام على التعليم في لبنان 2017. البنك الدولي https://doi.org/10.1596/30065

102 المرجع نفسه.

103 المرجع نفسه.

104 المرجع نفسه.

105 إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2021 - 2022. https://www.crdp.org/statistics-bulletin/قيشنلا-قينامزلا-2021-2022

106 عبد الحميد، ه. سيد، ه. إ، كريم، د وغالب، ج. ر (2018): مراجعة الإنفاق العام على التعليم في لبنان 2017. البنك الدولي https://doi.org/10.1596/30065

107 إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2021 - 2022. https://www.crdp.org/statistics-bulletin/قيشنلا-الإحصائية2021--2022

108 المركز الوطني للتوثيق حول الطفولة، 2009

النتائج الموجزة من جلسات التشاور

يعرض هذا الفصل النتائج الأولية من جلسات التشاور التي أجريت مع أصحاب المصلحة من الذكور والإناث من مختلف مجالات التأثير. عُقدت جلسات استشارية مع (1) أعضاء مستقلين في البرلمان، و(2) أعضاء من المجتمع المدني يعملون في مجال المساواة بين الجنسين، وقضايا حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق الإنسان، و(3) موظفين عموميين وخبراء اقتصاديين يعملون في مجال التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة، و(4) خبراء من المجتمعات المانحة والمنظمات الدولية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر وكالات الأمم المتحدة.

تشمل قيود هذه الدراسة عدم مشاركة بعض الوزراء والوزيرات في جلسات التشاور، التي كان من الممكن أن تثري مساهمتهم/ ن في تعزيز البيانات وتضعها في إطارها في السياق اللبناني.

طُلب من المشاركين/ات المساهمة في الدراسة على مستويات متعددة من التحليل. أولاً، طُلب منهم/ن التفكير في توصيات صندوق النقد الدولي للحكومة اللبنانية وإبداء رأيهم/ن في خطة الإصلاح الوطني التي أعدتها الحكومة اللبنانية. ثانيًا، طُلب من المشاركين/ات إبداء آرائهم/ن حول التحديات التي يواجهها قطاع التعليم والتحديات التي من المتوقع أن يواجهها إذا تم تنفيذ آليات التقشف في هذا القطاع. ثالثًا، تناولت جلسات التشاور الآثار الجندرية للتقشف المترتبة على المواطنين اللبنانيين، لا سيما النساء والفتيات، في قطاع التعليم بشكل خاص. ومن هذا المنطلق، طُلب من المشاركين/ات تقديم آراءهم/ن حول مستقبل الفتيات والفئات الأخرى الضعيفة والتحديات التي من المتوقع أن يشهدوها مع تنفيذ سياسات التقشف. وفي النهاية، طلب الباحثون من المشاركين/ات تقديم توصيات سياسية أو اقتراحات لأفضل الممارسات لتقليل آثار التقشف على المستويين الوطني والمحلي.

إن البيانات الأولية التي تم جمعها خلال جلسات التشاور ستفيد التقرير وموجز السياسة، مما سيضيف معلومات عملية عن هذا الموضوع. ويتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال نهج تقاطعي حيث يقوم كل مشارك بوضع الموضوع في سياقه من مجال خبرته وتجربته.

وجهات نظر حول أوجه القصور التاريخية لنظام التعليم

عندما طُلب منهم/ن التعليق على وجهة نظرهم العامة للتطور التاريخي للقطاع، أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن جميع مستويات التعليم الرسمي في لبنان تمر بأزمة عميقة، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي. حتى التعليم الثانوي، الذي كان السبيل للخروج من الفقر والارتقاء بالحراك الاجتماعي، قد تضاءل وتأثر سلبًا. يُنظر إلى نظام التعليم اللبناني على أنه كابوس لبنان: فهو قطاع بدأ بشكل جيد للغاية ثم فقد مصداقيته ومؤهلاته عبر التاريخ. بعد أربعين إلى خمسين عامًا من الاستثمار في القطاع، إن السياسات العامة الضعيفة أو عدم وجود السياسات لم تتمكن من الحفاظ على معايير الجودة التي اشتهر بها القطاع. لو تمت إدارته بشكل جيد، لكان من الممكن أن يكون هذا القطاع هو قائد الإصلاح.

- **يُنظر إلى تمويل القطاع على أنه امتياز للمؤسسات الخاصة التي تقودها مختلف الجماعات الطائفية والجماعات الدينية.** وقد أدت التعيينات الطائفية والسياسية إلى تحويل مسار الاستثمار في هذا القطاع ويُعتقد أنها ألحقت الضرر بجودة التعليم. يتم طرح العديد من علامات الاستفهام حول كفاءات ومؤهلات المعلمين/ات. إذ أشارت دراسة استقصائية غير منشورة لمعلمي/ات الاقتصاد في المدارس الرسمية إلى وجود فجوات في المهارات بين هذه الفئة وقدراتهم/ن على تقديم المناهج ذات الصلة. فلم يحمل الكثير منهم/ن أي درجة علمية في الاقتصاد أو خبرة في تدريس هذه المادة.

- **يتميز هذا القطاع بسوء الإدارة المالية.** في حين تم تلقي تمويل من المانحين لتعزيز البنية التحتية للمدارس الرسمية، ومعدات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، وإعادة تأهيل المناهج الدراسية، فقد أسيئت إدارة الموارد المالية بسبب سوء الإدارة وتم إنفاقها على مرافق غير ضرورية مثل بناء أو تأجير المدارس التي لم تكن أساسية. تضررت جودة التعليم العالي بشدة، لدرجة أنه لم يعد هناك طريق للتقدم دون إصلاحات هيكلية تعالج أكثر المعاملات الفاسدة عمقًا.

- **تستنزف التكاليف التشغيلية المتضخمة الموارد المالية للقطاع.** وفقًا للأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فإن نسبة المعلمين/ات مقارنةً بالطلاب منخفضة جدًا، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة للطلاب في كل مدرسة رسمية. ومن المتوقع أن تزيد هذه العوامل التكلفة التشغيلية في قطاع التعليم وتتطلب مراجعة شاملة. أثيرت العديد من الأسئلة حول شفافية إنفاق أموال المانحين لدعم القطاع بالإضافة إلى تأثيرها العام.

- **تأثرت جودة التعليم بفعل حالات الفساد.** كان التعليم الثانوي الذي افتخر به لبنان ضحية لمخططات الفساد، حيث تم ترخيص العديد من المؤسسات الخاصة من دون الامتثال لمعايير الجودة المطلوبة. وضُبطت العديد من الجامعات والمدارس الثانوية وهي تبيع وتشتري التراخيص والشهادات، مما أضر بسمعة القطاع ومصداقيته. تضررت جودة التعليم العالي بشدة، لدرجة أنه لم يعد هناك طريق للتقدم دون إصلاحات هيكلية تعالج أكثر المعاملات الفاسدة عمقًا.

- **لم يعد التعليم عامل مساواة كما كان في الماضي.** كان القطاع مفتوحًا لجميع الطبقات الاجتماعية وكان يُعتبر رائدًا في المنطقة قبل النهوض بمؤسسات المدارس الخاصة التابعة دينياً وسياسياً والتي تلبي احتياجات الطبقات الاجتماعية المتميزة. فالتعليم الجيد سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي أو العالي هو أكثر في متناول الطبقة المتميزة.

أشارت المشاورات إلى وجود تحديين خطيرين يتعلقان بالأزمة الحالية: الأول مرتبط بانخفاض قيمة العملة حيث لا تكفي الرسوم الدراسية ولا مخصصات الموازنة لتغطية التكاليف التشغيلية للمدارس. أما الثاني فيتعلق بالتدهور السريع للبنية التحتية للمدارس الرسمية التي تعمل بنظام الدوامين لخدمة الأطفال اللبنانيين والسوريين على حد سواء بتمويل غير كاف من مجتمع المانحين لسد فجوة التمويل.

وجهات نظر حول التحديات الحالية لقطاع التعليم

لقد تدهورت بشدة قدرة وزارة التربية والتعليم العالي على تقديم خدمات عالية الجودة بسبب الأزمات المتتالية. فضمان الموارد اللازمة، والاحتفاظ بالموظفين/ات المؤهلين/ات والمعلمين/ات، وإبقاء المدارس مفتوحة للعام الدراسي بأكمله، كلها معطلة. تتعرض الفتيات والنساء والفئات المهمشة للحرمان من حقهن في التعليم. وكما أشرنا سابقًا، إن هذه المجموعات أكثر عرضة للتأثر لأنها كانت تعيش في ظل أوضاع صعبة وغير مؤاتية قبل الأزمة. توضح التحديات الواردة أدناه الوضع كما حدده المشاركون.

- **أثرت الأزمة المالية بشكل كبير على تقديم الخدمات.** انخفضت رواتب المعلمين/ات بشكل كبير بسبب التضخم المتصاعد وارتفاع تكلفة المعيشة مما أثر على معنوياتهم/ن وقدرتهم/ن على حضور فصولهم/ن الدراسية. إن انهيار خدمات البنية التحتية مثل الكهرباء أو الإنترنت أثناء التعليم الهجين يضعف التعلم. بالإضافة إلى ذلك، تعرقل الأزمة المالية تنفيذ خطة التعليم العام الممتدة على فترة خمس سنوات للمجتمعات الأكثر تهميشًا في لبنان.

- **تُعتبر الاستجابة الوطنية ضعيفةً، أما الشفافية فما تزال مشكلة. يمنع الجمود السياسي المؤسسات، وتحديداً الحكومة والبرلمان من الانعقاد بانتظام والتقدم من ناحية الإصلاحات.** إن وضع السياسات والقوانين والأنظمة اللازمة لإصلاح تأثير الأزمة وإدخال لبنان في مرحلة التعافي هي مرحلة متوقفة. ومن الأمثلة على هذا المأزق التصويت على الموازنات وتخصيص الموارد اللازمة للقطاعات ذات الأولوية، لا سيما التعليم. ويؤثر هذا الوضع أيضًا على برامج واتفاقيات التعاون مع الشركاء الدوليين الذين يُطلب منهم باستمرار تمويل هذا القطاع. وأشار الأشخاص الذين تم إجراء مقابلة معهم إلى العديد من التقارير المتعلقة بالشفافية في إدارة تمويل المانحين للقطاع وتأثيرها على التمويل المستقبلي. علاوة على ذلك، يعتبر التنسيق بين الوزارات والتخطيط المالي ضعيفاً للغاية أو سيء أو غائب.

- **لبنان غير قادر على مواكبة الالتزامات الدولية بالتعليم.** في 19 سبتمبر 2022، دعا اجتماع نيويورك في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تحويل التعليم في السياقات الوطنية المعنية على المستوى العالمي في إطار جدول أعمال تحويل التعليم لعام 2030. وبسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، إنّ لبنان غير قادر على مواكبة هذه الاتجاهات العالمية أو على الأقل السير بنفس وتيرة البلدان الأخرى. وسيؤثر هذا على أي إصلاح يجب القيام به في قطاع التعليم.

- **أدى تفشي فيروس كورونا والتعليم عن بعد إلى استبعاد المجتمعات المهمشة من التعليم لمدة عامين دراسيين متتاليين.** إن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها بعض العائلات لم تسمح لها بضمان الوصول الكافي إلى التكنولوجيا لأطفالها لمتابعة تعلمهم أثناء الوباء. فصبّ الاهتمام باحتياجات العائلة كالصحة والرعاية والفتيات الأخريات الأكثر تضررًا لأنهن في الغالب يقدمن أعمال الرعاية. ولم يكن الانتقال مرة أخرى إلى التعلم الشخصي يلبي دائمًا احتياجات الطلاب الذين حُرموا من التعلم عن بعد.

- **تشكل تكلفة النقل عائقاً رئيسياً أمام الذهاب إلى المدارس وتشجع على ترك المدرسة.** يُحرم العديد من الأطفال من حقهم في الذهاب إلى المدرسة بسبب مشاكل توفر وسائل النقل وتكلفتها. إن العديد من الفتيات المراهقات غير قادرات على الوصول إلى المدارس بسبب التنقل لمسافات طويلة بين حرم المدرسة ومنازلهن. ونظرًا لأسباب أمنية أيضًا، فإن خياراتهنّ محدودة للغاية مما قد يؤدي إلى تركهن للمدرسة. لم يتم معالجة هذا العائق بشكل خاص في تدابير السياسة الجديدة للحكومة المتعلقة بالنقل المدرسي.

- **لا تزال المناهج الدراسية قديمة وتتجاهل المنظور الجندري.** أثار الأشخاص الذين تم إجراء مقابلة معهم مخاوفهم بشأن غياب التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية من المناهج الدراسية بشكل شامل لجميع الصفوف والكتب المدرسية. أطلقت مؤخراً وزارة التربية والتعليم العالي في ديسمبر إطارًا وطنيًا جديدًا للمناهج المدرسية، ومن المتوقع أن يعالج أوجه القصور هذه.

- **تؤثر الأزمة بشدة على الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.** مع بلوغ الأزمة المالية ذروتها وتفشي وباء كورونا، لا يتلقى الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة خدمات الرعاية الصحية والتعليم الكافية. إن العائلات التي لديها أطفال ذوي احتياجات خاصة غير قادرة على تمويل تسجيلهم وكذلك الحكومة، لا سيما وأن معظم مرافق المدارس الرسمية غير مصممة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الجسدية، وطرق التدريس ليست شاملة، والمعلمين / ات لا يتلقون/ن التدريب اللازم.

- **على الرغم من الفقر المتزايد، لم تتبنَّ الحكومة الوطنية استراتيجية طويلة الأمد للحماية الاجتماعية حتى الآن.** فالتدبير الوحيد الذي تم تنفيذه حتى الآن هو التحويلات النقدية، التي يُعتقد أنها غير كافية وغير فعالة. تم استخدام التحويلات النقدية مع مجتمع اللاجئين في معظم برامج الأمم المتحدة، حيث أثبتت أيضاً عدم فعاليتها في تحسين صحة الأطفال وتعليمهم. ولا تملك الحكومة أي منظور على المدى المتوسط أو الطويل وتواصل إعطاء الأولوية لشبكات الأمان بدلاً من وضع خطة شاملة اجتماعيًا للتغطية الشاملة.

وجهات النظر حول التأثيرات الجندرية على النساء والفتيات

في الأوقات الصعبة، إن الأشخاص الأكثر ضعفاً والأكثر هشاشة هم/هنّ أول المتأثرين/ات والمتضررين/ات.

- **يقع عبء الأزمة على عاتق الفتيات والنساء ويؤثر على تحصيلهن التعليمي.** على الرغم من أن الفتيات يتفوقن عموماً على الفتيان أكاديمياً في لبنان من حيث الصفوف والتسجيل، فإن الإنجازات معرضة لخطر الانعكاس مع دخول البلاد في تداعيات اقتصادية أكثر عمقاً.

- **من المعروف أن العنف القائم على النوع الاجتماعي وتزويج الفتيات يزدادان عندما لا تلتحق الفتيات بالمدرسة.** يعتبر زواج الأطفال والاعتداء الجنسي من أكبر التهديدات التي تواجه الفتيات خارج المدرسة. وبالإضافة إلى زواج الأطفال، يخشى الأشخاص الذين تم إجراء مقابلة معهم زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي وعنف الأطفال. أما بالنسبة للفتيات اللواتي يبحثن عن عمل لإعالة عائلاتهن ماديًا، فمن المتوقع أن يتعرضن للتحرش والاستغلال الجنسي في مكان العمل.

- **إن مستقبل قطاعي التعليم والرعاية الصحية في خطر مع الهجرة الجَماعية للمعلمين/ات ورواد/رائدات الرعاية الصحية.** يؤثر فقدان الموارد البشرية المختصة في البحث عن فرص أفضل على جودة الخدمات الصحية والتعليمية وتوافرها. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض إنفاق العائلات على الرعاية الصحية، وبالتالي فإن الصحة الإنجابية والجنسية معرضة للخطر حيث يُعتقد أنه يمكن التخلي عنها. وبما أن المرأة تستفيد أكثر من خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، فهي أول من يتأثر بغياب العاملين المؤهلين في مجال الرعاية الصحية وزيادة أسعار هذه الخدمات.

- **قد يؤدي دمج مدارس الفتيات والفتيان إلى إنشاء تيار جديد من تسرب للفتيات.** إن دمج بعض المدارس الرسمية يعتبر من بين الإجراءات التقشفية التي قد تدعو إليها الحكومة لتقليل النفقات التشغيلية. وقد يدفع هذا بعض العائلات إلى توقيف تعليم الفتيات بسبب الأعراف الثقافية والدينية التي لا تحبذ أنظمة التعليم المختلط.

توصيات سياسية للبنان

في الوقت الذي يسعى فيه لبنان إلى إيجاد طريقه نحو الإصلاح المالي والاجتماعي بدعم من صندوق النقد الدولي، من الضروري أن يأخذ تصميم الخطة في الاعتبار التأثير السلبي لتدابير التقشف على الفئات الأكثر ضعفاً وأن يشمل تدابير تحافظ على الإنفاق الاجتماعي الأساسي، ولا سيما التعليم.

- **تعتبر إعادة هيكلة المالية العامة مع تأمين الضمانات الاجتماعية الخطوة الأولى لتحقيق العدالة الاجتماعية الوطنية.** على مدى السنوات الماضية، تم استنزاف موارد الموازنة العامة في لبنان من قبل قطاعين: قطاع الطاقة وفاتورة أجور القطاع العام، مما يترك هامشًا ضئيلًا لرأس المال والإنفاق في قطاعات أخرى، بما في ذلك قطاعي التعليم والصحة. إن إعادة هيكلة المالية العامة أمر ضروري لتوليد الحيز المالي اللازم لزيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية. يجب معالجة عجز الموازنة، ووضع المالية العامة على مسار مستدام حتى لا يقع القطاع الاجتماعي ضحية لإجراءات التقشف ويتكبد مزيد من الخسائر. كما يجب إعطاء الأولوية للإنفاق في القطاعات حيث يمكن أن يؤثر كثيراً في التخفيف من حدة الفقر والحفاظ على النتائج التعليمية. لذلك يجب إدراج حد أدنى من الحدود الدنيا على الإنفاق الاجتماعي وغيره من الأولويات الأخرى. ينبغي تصميم الإصلاحات الهادفة لحماية الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً، على سبيل المثال من خلال تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين تتبع ومراقبة الإنفاق على هذه المجموعات لضمان أن الفجوات في المساواة في التعليم يمكن تحقيقها دون السماح للفتيات بالتأثر سلبًا بهذه الأزمة.

- **يجب أن تعطي الإصلاحات الأولوية لعمليات إعداد الموازنة وممارساتها لضمان الالتزام طويل الأمد بالتعليم.** يوصى بالتحول من الموازنة البنود إلى موازنة الأداء والموازنة القائمة على النوع الاجتماعي حيث يتم تصميم مخرجات البرامج وفقًا لاحتياجات السكان أو المجموعة المستهدفة، والتي تشمل في هذه الحالة الفتيات وجميع الفئات المهمشة في لبنان. ويتعين أن ينعكس الالتزام بالنهوض بتعليم الفتيات والنساء في عمليات الموازنة. إن التركيز على تعليم الفتيات كأحد الركائز الأساسية لخطة التعليم الرسمي على مدى السنوات الخمسة القادمة بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي واليونسكو وإدراج الخطة ضمن برنامج صندوق النقد الدولي يخلق مسؤولية وطنية على الحكومة اللبنانية لضمان تنفيذها.

- **يجب أن يكون تمويل قطاع التعليم مشروطاً بإعادة هيكلة إدارته المالية، وتوجيه أفضل لموارد الموازنة، وتعزيز الإدارة المدرسية وأنظمة التمويل.** يشمل ذلك إعداد خطة لنظام التعليم، بما في ذلك القطاعات الفرعية الرئيسية وأصحاب المصلحة لضمان عدم إغفال معايير التمويل. كما يستلزم تحديد احتياجات التمويل وأهداف الإنفاق، وتقييم الامتثال لإجراءات الإدارة المالية الجيدة، وتحسين البيانات المالية للتعليم لتوفير وجهات نظر مفيدة حول الأنماط العامة وكفاءة استخدام الموارد، ودراسة الحصة النسبية للموظفين وغير الموظفين فيما يتعلق بالتكلفة والصيانة واحتياجات البنية التحتية. يجب أن يوجه تقييم تمويل قطاع التعليم مقابل أداء القطاع تخصيص الموارد، لا سيما للفئات المستهدفة على وجه التحديد النساء والفتيات. يساهم تحديد مؤشرات الأداء المرتبطة بالتمويل في الحفاظ على زخم الإصلاح المركّز على الأولويات الأساسية. وبالتالي، يجب قياس أداء قطاع التعليم من حيث الفعالية والإنصاف. ويتمثل أحد مجالات التركيز المهمة بشكل خاص في تعزيز نظام الإدارة المالية للتعليم في إنشاء أنظمة إدارة وتمويل موثوقة للمدارس وبناء قدرات المحاسبين العامين والمدراء الماليين. إن نفقات الأموال الموثوقة وأنظمة التتبع وإجراءات مالية قوية بما فيه الكفاية مطلوبة لتوفير الرقابة الأساسية. كما يجب تعزيز أنظمة وعمليات التدقيق بما في ذلك عمليات الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

- **تعزيز أطر الشفافية والمساءلة بحيث يتم توجيه التمويل إلى الفئات المستهدفة، وتحديداً الفتيات والنساء.** ترتبط الشفافية ارتباطًا مباشرًا بتحسين المساءلة وإعطاء قيمة أفضل مقابل المال. ولضمان استثمار الموارد بكفاءة وتلبية احتياجات المستفيدين المقصودين، من الضروري وضع معايير للمراقبة والشفافية من قبل مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في التنفيذ، أي السلطات المحلية ومجتمع المانحين والمجتمع المدني. ومن بين الأمثلة، التأكد من أن الإنفاق يتم تخصيصه للأشخاص (الفتيات والنساء والفئات المهمشة) والمناطق التي هي في أمس الحاجة إليه. وقد أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة «مبادئ تمكين المرأة» التي أوجدت إطارًا للشفافية والمساءلة للشركات[109]. وعلى الرغم من أن التوصيات موجهة إلى الشركات الشاملة، يمكننا التعلم من مؤشراتها الرئيسية لتعزيز القياس وإعداد التقارير في المشاريع الموجهة لتعليم الفتيات في لبنان لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في نهاية المطاف واستخلاص الدروس المستفادة عبر جميع مراحل البرنامج.

- **يعتبر الاستثمار في البنية التحتية أمرًا ضروريًا إذا حدث دمج بين مدارس الفتيات وللفتيان لتقليل التكلفة التشغيلية لقطاع التعليم ولتلبية احتياجات المجتمعات الأكثر تهميشا، ولا سيما مجتمع اللاجئين المستفيد من التعليم في المدارس الرسمية.** يأتي الاستثمار في البنية التحتية للمدارس الرسمية في طليعة التوصيات ويجب تنفيذها بمسؤولية إذا كان سيتم دمج المدارس المختلطة. يجب أن تأخذ مرافق المدارس الرسمية في الاعتبار معدلات عدم التسجيل في المدرسة المتوقعة بين الفتيات إذا حدث هذا الاندماج. وقد يؤدي الاستثمار في البنية التحتية إلى إنشاء حرم أكبر للمدرسة يمكن تقسيمه إلى أقسام مختلفة حيث لا يزال بإمكان الفتيات في المجتمعات النائية والمحافظة الالتحاق بالمدارس والتعلم من دون المساس بقيم عائلاتهن. ولحماية الفتيات ورفاههن، يعتبر اعتماد تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين أثناء إجراءات الدمج ركيزة أساسية للشمولية والإنصاف. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يخدم تطوير البنية التحتية مجتمع اللاجئين الذي يستفيد من نظام التعليم الرسمي في لبنان دون المساومة على جودة المرافق التي يتم استخدامها بأضعاف والتي يتم إهمالها حاليًا من قبل السلطات الحكومية.

109 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مبادئ تمكين المرأة، إطار الشفافية والمساءلة يخلق الشفافية بشأن المساواة بين الجنسين لتحويل الأعمال (2022) https://www.weps.org/resource/weps-transparency-and-accountability-framework

يعد تجديد المناهج الدراسية المعتمدة في المدارس والجامعات الرسمية لسد فجوة عدم المساواة وإدراج وحدات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية المصممة لجميع مستويات التعليم أمرًا أساسيًا. يجب أن يسير هذا التدبير بالتزامن مع بناء قدرات المعلمين المستمر. ففي الوقت الحاضر، إن التدريب على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية غائب في المناهج الدراسية، مما يفرض الحاجة إلى صياغة منهج مصمم خصيصًا لاحتياجات كل مستوى أكاديمي للتعليم من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي. تعتبر حماية الصحة الجنسية للمراهقات خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن الفتيات والنساء غالباً ما يتعرضن للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وسوء المعاملة، فإن زيادة الوعي بشأن أهمية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وإشراك الفتيات في هذه المناقشات يمثل فرصة مهمة لتحقيق الأمن البشري والعدالة الاجتماعية؛ وبالتالي، تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام والمجتمعات النابضة بالحياة[110].

التعاون مع الحكومة الوطنية والمجتمع المدني النسوي التقاطعي ومجتمع المانحين لتعزيز المساءلة والشفافية وضمان أن الفتيات وأولئك الذين هم على هامش الإقصاء والتهميش هم/ن المستفيدون/ات الأساسيون/ات من برامج التعليم. تعتمد الإدارة الأفضل لقطاع التعليم على الحوار المستمر والتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بالنهوض بالقطاع، أي الحكومات والمجتمع المدني ومجتمع المانحين الدوليين. يجب أن يكون هذا الحوار مستمراً ويعزز الأهداف المحددة على المستوى الوطني ويضمن علاقة متآزرة. التعاون مع المنظمات المعنية بالنسوية التقاطعية التي تستهدف جميع المجتمعات المهمشة في لبنان، وعلى رأسها الفتيات والنساء، والتي تتمتع بخبرة واسعة في تعليم الفتيات ومناهج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمنظمات والأشخاص ذوي الخبرة في قيادة المشاريع والبرامج في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال التحصيل العلمي للفتيات.

قمة تحويل التعليم 2022 - مسار العمل 15: تمويل التعليم

«العمل على حصص الموازنة: أي حكومة تخصص أقل من 15-20٪ من الإنفاق العام أو 4-6٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم بحاجة إلى تطوير مسارها لتحقيق هذا المعيار الأساسي.

الإجراءات المتعلقة بالضرائب: يمكن للعديد من الحكومات زيادة نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار خمس نقاط مئوية بحلول عام 2030 من خلال إصلاحات ضريبية تصاعدية، مما يتيح مضاعفة الإنفاق على التعليم والصحة وغير ذلك، ولكن هذا يحتاج إلى أن يتماشى مع الإجراءات الدولية بشأن قواعد الضرائب العالمية / الملاذات الضريبية [...]

إجراءات حقوق السحب الخاصة: يمكن لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي زيادة موارد التعليم بشكل كبير عن طريق إصدار جولة جديدة من حقوق السحب الخاصة والاتفاق على آلية لإعادة توزيعها.

إجراءات التقشف: يجب على الحكومات تجنب سياسات التقشف التي تمنع الإنفاق العاجل على التعليم، ورفع قيود أجور القطاع العام حيث يوجد نقص في المعلمين.

الإجراءات المتعلقة بالقروض والمساعدات الميسرة: يجب أن ترتفع حصة المساعدة وتمويل المناخ والتمويل الميسر المخصص للتعليم إلى 15-20٪ لتتوافق مع الالتزام بالتمويل المحلي»

المصدر: قمة تحويل التعليم التابعة للأمم المتحدة، مسار العمل 5: تمويل التعليم، 2022

110 الأمم المتحدة، التعليم والصحة الإنجابية للفتيات أمران أساسيان للتنمية المستدامة.
https://www.un.org/youthenvoy/2016/03/education-reproductive-health-girls-key-sustainable-development/

الخلاصة: العدالة الاجتماعية في قلب خطة التعافي

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان يساعد على انتشال المجتمعات من الفقر وتسوية التفاوتات، وضمان التنمية المستدامة على المدى الطويل[111]. إنه طريق للحصول على حقوق الإنسان الأساسية الأخرى والتمتع بها وهو معترف به كأفضل استثمار طويل الأجل لتقدم المجتمعات. لقد رسم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة عام 2030 مؤخرًا، لا سيما أهداف التنمية المستدامة 4 و5 و 8 الطريق للمضي قدمًا بذلك.

ولتحقيق هذه الأهداف، تحتاج الدول إلى سنّ تغييرات قانونية وسياسية محددة وتوفير موارد الموازنة اللازمة مع إخضاعها للتدقيق العام. يجب الوفاء بالالتزامات من خلال آليات قوية وفرض المساءلة عند الانتهاكات[112].

يجب أن تُبنى خطة التعافي على الشمولية والمرونة والتحول[113]. كما يجب أن تركز الخطة على مبادئ المساواة والتقاطعية لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء والفتيات. يتعيّن الحفاظ على الإنفاق على التعليم بالقيمة الحقيقية للفرد كنسبة من الإنفاق العام، وتحسين كفاءة الإنفاق. وبالإضافة إلى ما سبق، يجب تعزيز الوصول المفتوح إلى البيانات لزيادة التدقيق العام والشفافية والمساءلة.

إنّ تعليم الفتيات والنساء هو الضمان الوحيد ليتقدمن إجتماعياً، ومن هنا يتحررن. سيساهم تعزيز التعليم كعامل مساواة وتمكين للعدالة الاجتماعية في الحد من التفاوتات الاجتماعية والظلم.

111 اليونيسكو. ما تحتاج معرفته عن الحق في التعليم (2022، أكتوبر 14). https://www.unesco.org/en/education/right-education/need-know

112 المرجع نفسه

113 اليونيسكو. حان الوقت لطرح حزمة تقوية التعليم. (2022، أكتوبر 18). http://bit.ly/3l8IPuH

الملحقات

ملحق 1

المنهجية

في لبنان، تعتبر البيانات المتعلقة بتأثير التقشف على النساء والفتيات وجميع الفئات المهمشة نادرة وهي ليست سوى تكهنات قائمة على الأرقام الحالية المتاحة والمتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من أن التعلم من التجارب الإقليمية يمكن أن يدعمنا في تقديم توصيات سياسية، فإن الأخيرة قائمة على الأدلة وتتطلب دعم البيانات.

في هذا السياق، إنّ منهجية هذا التقرير البحثي ذات وجهين. إذ أنها تعتمد أولاً على تحليل البيانات الثانوية من خلال البحث المكتبي وإجراء نموذج المقارنة بين لبنان والسياقات الإقليمية كمصر وتونس والأردن. وعلى الرغم من أن الحالات المعروضة تختلف اختلافًا كبيرًا عن بعضها البعض من حيث الحوكمة والجدول الزمني والبيئة السياقية، إلا أنه من المهم إنشاء صلة بين جميع الحالات المختلفة لإثبات مواضع الفشل الشائعة بغية منع حدوث هذه التجربة في السياق اللبناني. وعلاوة على ذلك، يدخل لبنان مرحلة جديدة من تنفيذ السياسات والقرارات التي تتطلب مدخلات من أصحاب المصلحة المعنيين المنغمسين في مجالات تعميم مراعاة المنظور الجندري والإرشاد الاقتصادي وصنع السياسات.

بالإضافة إلى البحث المكتبي، تعتمد الدراسة على جمع البيانات الأولية من خلال مناقشات ومقابلات جَماعية مع المسؤولين الحكوميين من الحكومة اللبنانية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء المحليين والدوليين وممثلي الأمم المتحدة. سيتم إجراء مقابلات مع المسؤولين الحكوميين وستتم إدارة جلسات التشاور مع قادة منظمات المجتمع المدني وممثلي الأمم المتحدة والخبراء المحليين/الدوليين. وإن أحد الأهداف الإضافية لهذه الدراسة هو إدخال منظور تقاطعي في البحث ونقل أصوات جميع الفئات المعنية في لبنان، لا سيما الأكثر ضعفاً.

أما بالنسبة للاعتبارات الأخلاقية، يدعم معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة المعايير الأكاديمية للبحث لحماية سلامة جميع المشاركين. وبعد ذلك، سيتم تسجيل البيانات التي تم جمعها على جهاز كمبيوتر محمي بكلمة مرور على محرك أقراص الجامعة الأميركية في بيروت ومن ثم سيتم نسخها وترميزها بحسب النوع في موضوعات مختلفة. سيتم تحليل البيانات، وسنشرع في صياغة التوصيات السياسية التي ستفيد موجز السياسة. إن جميع المشاركين في الدراسة مجهولون.

سيجمع المؤتمر الوطني أصحاب المصلحة من مختلف المجالات، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، من القطاع العام والقطاع غير الربحي والمجتمع الدولي والمانحين وجميع المعنيين والمهتمين بالحضور.

ستتم مناقشة ورقة البحث خلال حوار حول السياسة الوطنية عن طريق مشاركة النتائج والتوصيات السياسية من خلال عرض تقديمي وفتح المجال للمناقشات العامة بين مختلف أصحاب المصلحة.

ملحق 2

دليل المقابلة

وسط مفاوضات خطة إعادة الهيكلة بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي، يقع قطاع التعليم ضحية لتخفيضات كبيرة في الإنفاق العام لتخفيف عجز الموازنة وضمان سداد الديون. وبالنظر إلى هذه التطورات، تضافرت جهود معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة وصندوق ملالا ومعهد عصام فارس لتحليل الآثار الجندرية لتدابير التقشف على تعليم النساء والفتيات في لبنان.

يكمن الهدف من المشروع في دمج منظور العدالة الاجتماعية والأمن البشري في خطط الإصلاح الخاصة بصندوق النقد الدولي والحكومة، وتعزيز التعليم كعامل مساواة اجتماعي وركيزة أساسية لتحقيق السلام المستدام والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الأمن والحد من التفاوتات والظلم على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لا تزال البيانات المتعلقة بتأثير إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي وإصلاحه على الحماية الاجتماعية والتعليم نادرة في لبنان، وليس لدينا سوى خبرات إقليمية لنتعلم منها. ومع ذلك، هناك حاجة إلى البيانات السياقية ذات الصلة بالأوضاع في لبنان. لذلك، يستضيف معهد الأصفري سلسلة من جلسات التشاور مع القادة والخبراء المحليين / الدوليين في مجال التعليم النوع الاجتماعي ومقابلات مع المسؤولين الحكوميين. تغني البيانات التي تم جمعها تقرير البحث وينبغي أن تمهد الطريق لمنتدى الحوار بشأن السياسات بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين للضغط من أجل توصيات السياسة بشأن إعداد خطة إعادة هيكلة شاملة للنوع الاجتماعي.

- هل ستشاركنا رؤيتك الشاملة وتصوراتك حول برنامج الإصلاح التي يرعاها صندوق النقد الدولي وخطة إصلاح الحكومة اللبنانية؟
- يبدو أن الخطة الإصلاحية التي وضعتها الحكومة الوطنية قد أغفلت قطاع التعليم. بماذا يمكنك ربط هذا؟
- برأيك، كيف ستؤثر خطة التقشف أو إعادة الهيكلة التي سيتبناها لبنان على قطاع التعليم الذي يعاني بالفعل؟ وكيف سيؤثر ذلك باعتقادك على مظلة العدالة الاجتماعية الشاملة في لبنان؟
- كيف يؤثر غياب سياسات الادماج الشاملة في قطاع التعليم على تعليم النساء والفتيات في لبنان، وبالتالي على كافة المجتمعات المهمشة الأخرى؟
- في المقابل، ما هي الانعكاسات المتوقعة على النساء والفتيات اللبنانيات في ظل صعوبة الحصول على التعليم؟
- كيف سيبدو مستقبل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل في لبنان إذا لم يتم اعتماد تدابير الحماية الاجتماعية المستدامة؟
- ما هي التوصيات السياسية العاجلة التي يجب اعتمادها لمنع الآثار المترتبة على قطاع التعليم في لبنان والحفاظ على التعليم كعامل مساواة وتمكين للعدالة الاجتماعية؟
- إذا كنت ترغب في إضافة أي شيء، فلا تتردد في مشاركته معنا.

ملحق 3

نهج إنساني من منظور الأمن البشري، يعتمد على «التحرر من الخوف»

إنّ تداعيات إجراءات التقشف على الإنفاق العام تؤثر سلباً على مجموعات كثيرة، لا سيما الأطفال والنساء، وتدفعهم إلى مزيد من الفقر. هذا يسلبهم الحرية من الخوف والعوز. فهذه المفاهيم مهمة لنهج الأمن البشري الذي يركز على تمكين الأفراد، وتوفر لهم فرص متكافئة، وتمكينهم من المساءلة. ويسعى الأفراد لتحقيق التحرر من الخوف الناجم عن التغيرات في البيئة. كما أنهم يسعون إلى تحقيق التحرر من «العوز» الذي يأتي من كونهم في وضع غير موات وعدم قدرتهم على تأمين حياة مستقرة[114]. يهدف الحق في أن تكون حرًا إلى حماية الأشخاص من المخاطر والأخطار من خلال ضمان الأمن البشري. ويستلزم هذا المفهوم القضاء على الفقر، والتقدم الاقتصادي، والحد من عدم المساواة، وتحسين أماكن الإقامة والسكن والتعليم والرعاية الصحية.

يستلزم الأمن البشري حماية الأشخاص وحريتهم في العمل لأن الأمن يعتبر مؤخرًا على أنه مسؤولية المرء عن حياته وقدرة الناس على رعاية أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، لتحقيق الأمن والتحرر من الخوف والعوز، تحتاج الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى الحفاظ على الفوائد التي اكتسبها الأفراد من خلال تعزيز فرصهم وقدراتهم. يرتكز نهج الأمن البشري على الاعتراف بحقوق الأفراد وواجباتهم وحمايتها[115].

يساعد اتباع نهج الأمن البشري في بناء القدرة على الصمود في وجه التحولات والكوارث البيئية، ورفع مستوى المجتمعات بطريقة عادلة وشاملة، ومعالجة الأسباب الجذرية للحرمان والفقر[116]. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الأمن البشري الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة. وبالتالي، يحتاج الأمن البشري إلى اتباع نهج يتمحور حول الناس، ويكون وقائي وشامل.

بالنسبة لكثير من النساء، التحرر من الخوف والعوز ليس حقيقة ثابتة بالنسبة لهن لأنهن يعشن في حالة عدم استقرار اقتصادي يحد من استقلاليتهن وقدرتهن على العمل. بالإضافة إلى ذلك، يتواجد انعدام الأمن الغذائي بمعدلات أعلى بين النساء مقارنة بالرجال على مستوى العالم. ومع ذلك، فإن حالة العيش في خوف وعوز بارزة أيضًا بين الأطفال المتأثرين أيضًا بالعنف الاقتصادي. فهذا الأخير يجعل من الفرد معتمداً اقتصادياً أو يحاول جعله معتمداً اقتصادياً من خلال ممارسة السيطرة على الموارد الاقتصادية.

يمكن القيام بذلك من خلال عدم السماح للفرد بامتلاك حساب مالي، أو عدم السماح له بالوصول إلى الموارد المالية، أو منعه من الذهاب إلى المدرسة أو العمل. وتتأثر النساء والأطفال، لا سيما الفتيات، بهذا النوع من العنف. تعمل هذه الإجراءات على تكثيف حالة الفقر التي يعيشها الفرد وتعيق فرص الحصول على التعليم أو فرص العمل.

---

114 وي. ز. ه. تاو. ر. ليو. ه ولي. س (2017). التحرر من الخوف والعوز واستجابتنا النفسية للتغيرات البيئية. مجلة 11 ، journal of Pacific Rim Psychology
https://doi.org/10.1017/prp.2017.11

115 نيغ. م-م وهالماغي. إ. إ. الارتباط بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة - حالة الأمن البشري. النشرة العلمية، 24 (1)، 52-60
https://doi.org/10.2478/bsaft-2019-0006

116 الامم المتحدة (2016). كتيب الأمن البشري. نهج شامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمجالات ذات الاولوية للمجتمع الدولي ونظام الأمم المتحدة.
https://www.un.org/humansecurity/wp-content/uploads/2017/10/h2.pdf

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY & CITIZENSHIP
ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS
IN PARTNERSHIP WITH MALALA FUND